

صنع في مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

يوليو ٢٠٢١

العدد
الرابع
والثلاثون



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة

الرئيس السيسي 7 سنوات من الإنجازات

في قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية

مجلس الوزراء يوافق
على البرنامج الجديد
لرد اعباء الصادرات

جامع ومانثوروف يبحثان
تعزيز التعاون المشترك
بين القاهرة وموسكو

فرص واعدة لقطاع
المفروشات لتوفير
إحتياجات السوق
المحلي والنتصدير
للأسواق العالمية



مصر والسعودية تلتفان على
تحقيق نقلة نوعية في العلاقات
الاقتصادية المشتركة

اقرأ فى هذا العدد ...



صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

باب الإخبار صفحة ٤

**إطلاق بعثات تجارية
مصرية إلى دول وسط
وغرب إفريقيا**



**مجلس الوزراء يوافق على
البرنامج الجديد لرد اعباء
الصادرات**

باب ملفات وتقارير ٢٨

**الرئيس السيسي و٧ سنوات
من الإنجازات فى قطاعي
الصناعة والتجارة الخارجية**

باب حول العالم ٤٢

**فى أحدث تقرير للبنك الدولي:
٠,٦٪ معدلات نمو الاقتصاد
العالمي خلال عام ٢٠٢١**

باب مجتمع الموظفين ٤٤

**بدء تنفيذ برامج التخطيط
الاستراتيجي والسياسات
للموظفين المرشدين للانتقال
للعاصمة الإدارية**

صناعة فى سطور ٤٦

**فرص واعدة لقطاع
المفروشات لتوفير
إحتياجات السوق المحلي
والنصدير للأسواق العالمية**



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade_industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوي / البريد

 Mift.Media

 Trade_Industry

 Mti_egypt

 miftmedia

 mti.gov.eg

المقر الرئيسي

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة

- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦,٥)

مصر وروسيا توقعان البيان الختامي لفعاليات الدورة الثالثة عشر للجنة المصرية الروسية المشتركة بموسكو

نيفين جامع: نجاح أعمال اللجنة يؤسس لمرحلة جديدة للملاقات الاستراتيجية المدعومة بالمساندة القوية من القيادة السياسية في البلدين



وقعت مصر وروسيا محضر اجتماع الدورة الثالثة عشر للجنة المصرية الروسية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني حيث تم الاتفاق على تنمية وتعزيز أواصر التعاون المشترك في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية وعلى رأسها مجالات الاقتصاد والتجارة والتمويل والصناعة والاستثمار والطاقة والموارد المعدنية والطيران والتعليم والزراعة والحجر الزراعي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصحة والنقل والسياحة والرياضة والتعاون الثقافي وذلك في ختام فعاليات الدورة التي عقدت بالعاصمة الروسية موسكو وترأسها عن الجانب المصري السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة وعن الجانب الروسي السيد/ دينيس ماتنوروف، وزير الصناعة والتجارة.

وقالت الوزيرة ان اجتماعات اللجنة عكست الروابط الوثيقة التي تربط بين مصر وروسيا، وجاءت متواكبة مع توجهات حكومي البلدين الهادفة الى تفعيل العمل المشترك في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والصناعية والعلمية بما يحقق مصالح الشعبين ويدعم جهود التنمية بالاقصاديين المصري والروسي على حد سواء.

وأشارت جامع إلى أن الجانبين أكدا خلال اللجنة استعدادهما لبذل كافة الجهود الممكنة لتنفيذ اتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي الموقعة بين البلدين خلال شهر أكتوبر ٢٠١٨ والاتفاقيات الخاصة بتعميق العلاقات الثنائية ذات المصلحة المتبادلة التي تم التوصل إليها، لافتة إلى أن نجاح الدورة الثالثة عشر للجنة المشتركة المصرية الروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني يعكس التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وروسيا ويؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات الاستراتيجية المدعومة بالمساندة القوية من القيادة السياسية في البلدين. وفي هذا الاطار اكدت الوزيرة على أهمية

تفعيل دور مجلس الاعمال المشترك في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، مشيرة الى انه تم الاتفاق على استضافة القاهرة لاجتماعات الدورة الرابعة عشر

مينيس مانوروف: النتائج الإيجابية للجنة المشتركة لعكس عمق الملاقات المصرية الروسية وأهميتها على الشعبين الحكومي

للجنة والمقرر انعقادها خلال عام ٢٠٢٢. ومن جانبه أكد السيد/ دينيس مانوروف وزير الصناعة والتجارة الروسي أن النتائج الإيجابية لاجتماعات الدورة الحالية من اللجنة المصرية الروسية المشتركة تعكس

عمق العلاقات المصرية الروسية وأهميتها على المستويين الحكومي والشعبي ، مشيرا الى ان نتائج هذه اللجنة تمثل خطوة هامة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون

الاستراتيجي بين البلدين. وقال إن مشروع المنطقة الصناعية الروسية في مصر يمثل ركيزة هامة لتعزيز التعاون الصناعي بين البلدين حيث تسهم هذه المنطقة في توطيد الصناعات الروسية المتطورة في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات من دول الاتحاد الأوراسي للعمل بالمنطقة إلى جانب تعزيز نفاذ المنتجات الروسية للأسواق العالمية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة التفضيلية الموقعة بين مصر والعميد من الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وفي هذا الصدد أشار مانوروف الى حرص بلاده على توسيع الشراكة الصناعية مع مصر وبصفة خاصة في مجال صناعة السيارات وليس توريد معدات وقطع غيار فقط، ولكن أيضا من خلال التجميع الصناعي للسيارات الروسية في مصر.

جلسة مباحثات لتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين القاهرة وموسكو

لخدمة السوق المحلي والتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية.

وأوضحت جامع أن اللقاء تناول مشروع التعاون المصري الروسي في مجال النقل لتوريد ١٣٠٠ عربة قطار سكة حديد، مشيرة إلى أنه تم مؤخرا البدء في توريد العربات وفقا للعقد المبرم بين هيئة سكك حديد مصر والتحالف الروسي المجري المتمثل في شركة ترانسماش هولدنغ، لافتة إلى أنه تم بحث مقترح إنشاء مركز مصري روسي للتدريب والاستشارات والدعم الفني بالتعاون مع معهد التبين للدراسات المعدنية لخدمة المجتمع الصناعي المصري والشركات والمصانع الروسية المخطط إقامتها بالمنطقة الصناعية الروسية بمصر وذلك في مجالات إجراء القياسات والمعايير للأجهزة والوحدات الإنتاجية والمصانع والشركات. ومن جانبه أكد السيد/ دينيس مانوروف وزير الصناعة والتجارة الروسي حرص بلاده على الارتقاء بمستويات التعاون التجاري والصناعي والاستثماري بين مصر وروسيا لمستويات جديدة تصب في مصلحة الاقتصاديين الروسي والمصري على حد سواء، مشيرة إلى أهمية الاستفادة من العلاقات التاريخية السياسية والاقتصادية بين البلدين كركيزة أساسية للمضي قدما في تطوير المشروعات المشتركة الحالية وإنشاء المزيد من المشروعات الجديدة خلال المرحلة المقبلة.

نجاح مفاوضات الجولة الرابعة لنفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الإنحاء الأوراسي



واوضحت جامع ان هذا الاتفاق سيسهم في تعزيز التعاون التجاري والصناعي والاستثماري المشترك بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي، لافتة الى ان الاتفاق سيدعم منظومة نقل الخبرات والتكنولوجيات الصناعية المتطورة للصناعة الوطنية في مختلف القطاعات الإنتاجية.

وأضافت الوزيرة أن الاتفاق يدعم منظومة التجارة البينية الإقليمية بين مصر ودول وسط وشمال قارتي آسيا وأوروبا عبر دول الاتحاد، وبين دول الاتحاد الأوراسي وأسواق الدول العربية ودول القارة الأفريقية عبر السوق المصري ومن خلال اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية التي تربط مصر بهذه الأسواق، مشيرة إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي بلغ عام ٢٠٢٠ نحو ٤,٦٩ مليار دولار.

ومن جانبه أكد السيد / اندريه سيلينيف وزير تجارة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حرص دول الاتحاد على إبرام اتفاق التجارة الحرة مع مصر خاصة وأن هناك توافق كبير في الرؤى بين الجانبين حول العديد من موضوعات المفاوضات، مشيرا إلى أن الاتفاق سيسهم في تعزيز التعاون المشترك بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي فيما يتعلق بتنمية وتطوير العلاقات التجارية على المستويين الثنائي والإقليمي وتوطيد الصناعات المشتركة وتعزيز التعاون الاستثماري بين الجانبين. وحول نتائج الجولة الرابعة للمفاوضات أكد السيد/ ابراهيم السجيني مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية ورئيس الجانب المصري في المفاوضات، ان المفاوضات شهدت توافق كبير في الرؤى بين الجانبين حيث تم توقيع المحضر الختامي للمفاوضات والذي تضمن كافة النتائج التي تم التوصل إليها، لافتة إلى أن القاهرة ستستضيف خلال شهر نوفمبر المقبل الجولة الخامسة لمفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوراسي

وقد عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة جلسة مباحثات مع نظيرها السيد/ دينيس مانوروف وزير الصناعة والتجارة الروسي وذلك بحضور السفير ايهاب نصر سفير مصر بموسكو، والدكتور احمد مغاوري رئيس التمثيل التجاري والمهندس اسماعيل جابر رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والنواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والمهندس محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة.

وقد عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة جلسة مباحثات مع نظيرها السيد/ دينيس مانوروف وزير الصناعة والتجارة الروسي وذلك بحضور السفير ايهاب نصر سفير مصر بموسكو، والدكتور احمد مغاوري رئيس التمثيل التجاري والمهندس اسماعيل جابر رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والنواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والمهندس محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة.

وقد أكدت جامع حرص الحكومة المصرية على تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المصرية الروسية لمستويات غير مسبوقه ترقى لمستوى العلاقات السياسية التي تربط البلدين، مشيرة إلى أن المرحلة الحالية تشهد زخما اقتصاديا بين القاهرة وموسكو يشمل مشروع إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في مصر ومفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي والتعاون القائم في قطاعات الطاقة والنقل K جاء ذلك خلال جلسة المباحثات الموسعة التي عقدتها الوزيرة مع على هامش ترأسهما لاجتماعات الدورة الـ ١٣ للجنة المصرية الروسية المشتركة والمنعقدة حاليا بالعاصمة الروسية موسكو، وقد شارك في اللقاء وقالت الوزيرة ان اللقاء استعرض عدد من الملفات والموضوعات المطروحة على جدول الأعمال على

وعلى هامش زيارة السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة للعاصمة موسكو ، عقدت الوزيرة جلسة مباحثات موسعة مع السيد/ اندريه سيلينيف وزير تجارة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وذلك بحضور السفير ايهاب نصر سفير مصر بموسكو والسيد/ ابراهيم السجيني مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية ورئيس الجانب المصري في المفاوضات، والمهندس اسماعيل جابر رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والدكتور احمد مغاوري رئيس التمثيل التجاري

وقد تناولت جلسة المباحثات استعراض نتائج الجولة الرابعة لمفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين مصر و الاتحاد الأوراسي والتي اختلفت أعمالها بالعاصمة موسكو بنجاح كبير .

وقد أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن نجاح الجولة الرابعة لمفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والتي اختلفت فعاليتها بالعاصمة الروسية موسكو تعكس الإرادة القوية للجانبين للمضي قدما نحو استكمال المفاوضات والتوصل الى اتفاق شامل ومتوازن يلبي طموحات الشعب المصري وشعوب دول الاتحاد الأوراسي لتنمية التبادل التجاري وتعزيز التعاون الصناعي والاستثماري بالإضافة الى كافة مناحي التعاون الاقتصادي.

وقالت ان الحكومة المصرية حريصة على الإسراع بوتيرة المفاوضات الخاصة باتفاق التجارة الحرة مع دول الإتحاد الأوراسي لالتهام منها خلال المرحلة القريبة المقبلة، مشيرة إلى أن الاتفاق سيسهم في تعزيز وتطوير العلاقات المشتركة بين مصر ودول الاتحاد والتي تضم روسيا الاتحادية وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

و نلتقي بأعضاء نسيقية شباب الاحزاب والسياسيين

نيفين جامع: حريصون على التواصل
والنسيق مع كافة القوى السياسية لتحقيق
مسنهدفات خطة الحكومة للارتقاء بالنموية
الصناعية والتجارة الخارجية لمصر



التقت السيدة/ نيفين
جامع وزيرة التجارة
والصناعة مع عدد من
نواب نسيقية شباب
الاحزاب والسياسيين
لبحث مجموعة من
الموضوعات المرتبطة
بخطة عمل الوزارة
ودورها في تعزيز
وتنمية الاستثمار
في القطاع الصناعي
وخلق بيئة مواتية
امام المستثمرين،
فضلا عن دور جهاز

البدا فيها وبصفة خاصة للمرأة والشباب
ورواد الاعمال، مشيرة في هذا الاطار الي
انه تم الاتفاق مع السيد وزيرة التنمية
المحلية لاتاحة مساحة فدان أو نصف
فدان في كل محافظة لاتاحة مجمع ورش
صغيرة (علي دورين) لتوفير وحدات
مجهزة للراغبين في بدء مشروعاتهم
داخل هذه القرى.
وفي ختام اللقاء اكدت الوزيرة حرصها
على التواصل الدائم مع النواب وعقد
لقاءات دورية للتعرف على آرائهم
والاستفادة من خبراتهم في كافة
الموضوعات المتعلقة بالوزارة
ومن جانبه أكد النائب/ طارق الخولي ان
هذا اللقاء يأتي في إطار حرص نسيقية
شباب الاحزاب والسياسيين على خلق
جسر من التواصل ونقل نبض الشارع الي
المسؤولين وذلك بهدف تعظيم الاستفادة
من الجهود التي تبذلها الحكومة لخدمة
المواطن المصري في كافة محافظات
مصر، مقترحا في هذا الإطار توقيع
بروتوكول تعاون بين الوزارة ونسيقية
شباب الاحزاب لتحقيق التواصل المستمر
والفعال بين الوزارة والمواطنين.

مؤكد في هذا الإطار على الاهتمام
الكبير الذي توليه القيادة السياسية بملف
الصناعة وتعميق الصناعة الوطنية
وتوطين التكنولوجيات الحديثة لمواكبة
التطورات العالمية المتلاحقة.
واوضحت وزيرة التجارة والصناعة انه
يجري حاليا مراجعة منظومة تخصيص
الاراضي بهدف الوقوف على مدى جدية
المستثمرين في إقامة المشروعات التي
تم على اساسها منح الاراضي والتزامهم
بالجدول الزمني المحدد للإنتهاء من
المشروع وبدء الإنتاج، مؤكدة ان الوزارة
لن تسمح بوجود ظاهرة تسقيع الاراضي
وانه تم بالفعل سحب قطع اراضي من
المستثمرين غير الجادين تمهيدا لاعادة
طرحها مرة اخرى.
وفيما يتعلق بتنفيذ مبادرة حياة
كريمة لفتت جامع الي ان جهاز تنمية
المشروعات المتوسطة والصغيرة
ومتناهية الصغر قد قام باجراء مسح
شامل لكافة القرى الداخلة ضمن المبادرة
والتي يصل عددها الي حوالي ١٥٠٠ قرية
وذلك للوقوف على الميزة النسبية
لكل قرية والمقومات الاقتصادية المتاحة
بهدف تحديد المشروعات التي يمكن

تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة
ومتناهية الصغر في ظل صدور القانون
واللائحة التنفيذية المنظمة لعمل الجهاز،
حضر اللقاء السيد/ حاتم العشري
مستشار الوزارة للاتصال المؤسسي.
وقالت الوزيرة ان الوزارة تسعى
وبالتنسيق والتعاون مع كافة أجهزة
الحكومة لاحداث تنمية صناعية حقيقية
من خلال تحسين بيئة ومناخ الاستثمار
وتقديم خدمات متميزة للمستثمرين
الصناعيين، مشيرة في هذا الإطار الي
الجهود التي تبذلها الوزارة لتفعيل قانون
هيئة التنمية الصناعية والذي صدرت
لائحته التنفيذية مؤخرا وتستهدف وضع
الضوابط المتعلقة بتنظيم عمل الهيئة
والخدمات التي تقدمها للمستثمرين.
واشارت جامع الي ان خطة التنمية
الصناعية التي تتبناها الوزارة تستهدف
كافة محافظات مصر من خلال التوسع
في انشاء المجمعات والمدن الصناعية
المتخصصة بهدف التسهيل على
المستثمرين وبصفة خاصة صغار
المستثمرين في بدء مشروعهم الصناعي
بمزيد من التيسيرات والحوافز المشجعة،

وزيرة التجارة والصناعة نشهد توقيع اتفاقية بين إقتصادية قناة السويس ومنطقة كانوفينسا البولندية لإنشاء منطقة صناعية بولندية في مصر



الاقتصادية لقناة السويس،
لافتة الي ان منطقة العين
السخنة تعد قلب المنطقة
الاقتصادية لقناة السويس
وتتمتع بموقع استراتيجي فريد
إقليميا وعالميا يتيح للمنتجات
المصرية فرص النفاذ الحر
لعدد كبير من الأسواق
العالمية التي ترتبط مصر معها
باتفاقيات للتجارة الحرة، حيث
تمثل المنطقة نافذة قوية لهذه
الأسواق وبصفة خاصة اسواق

شهدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة
والصناعة توقيع اتفاقية إطارية بين
المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ونظيرتها
البولندية باقليم كانوفينسا لإنشاء منطقة
صناعية بولندية في العين السخنة بالمنطقة
الاقتصادية.

وقد وقع الاتفاقية كلاً من المهندس يحيى
زكي رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة
السويس والدكتور/ يانوش ميخاليك
رئيس المنطقة الاقتصادية الخاصة باقليم
كانوفينسا بحضور نائب وزير الخارجية
البولندي Paweł Jabłoński ووزير
الدولة للتنمية الاقتصادية Grzegorz
Piechowiak والسفير البولندي
بالقاهرة Michał Łabeda و
محمد شعبان نائب رئيس المنطقة الاقتصادية
لقناة السويس، والدكتور/ احمد مغاوري
رئيس التمثيل التجاري والسيد/ حاتم العشري
مستشار وزيرة التجارة والصناعة للاتصال
المؤسسي ونحو ٥٠ مسنول بولندي ورجال
أعمال.

يأتي توقيع الاتفاقية بهدف إنشاء منطقة
اقتصادية بولندية في العين السخنة بمساحة
من ٤٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠ متر مربع تستهدف
صناعات غذائية وصناعات إلكترونية وقطع
غيار السيارات، حيث رافق الوفد البولندي
١٨ شركة بولندية لتنفذ المنطقة الصناعية
بالعين السخنة وروية مايتناسب معهم من
الصناعات المستهدفة إقامتها في المنطقة
البولندية بالسخنة.

وقالت الوزيرة ان مشروع المنطقة الصناعية
البولندية في مصر يعد خطوة هامة لدعم
وتنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر
وبولندا لمستويات متميزة تعكس قوة ومتانة
العلاقات الثنائية المصرية البولندية على كافة
المستويات ومختلف الاصعدة، مشيرة الي
ان هذا المشروع الهام سيصبح أول منطقة
صناعية لدولة من الاتحاد الأوروبي في مصر
حيث سيسهم في فتح آفاق جديدة للتجارة
البيئية والاستثمارات المشتركة بين البلدين
ونقل الخبرات الصناعية البولندية الكبيرة
للصناعة الوطنية في مجالات تكنولوجيا
المعلومات والآلات والمعدات والسكك
الحديدية والنقل والمواصلات.

واشارت جامع الي حرص الوزارة على
إنجاح هذا المشروع الهام من خلال اتاحة
كافة امكانياتها وتقديم كافة التسهيلات
اللازمة للمشروع وذلك بالتعاون مع الهيئة

حركة التجارة العالمية المارة بقناة السويس.
على جانب آخر، أعرب Grzegorz
Piechowiak وزير الدولة للتنمية
الاقتصادية والعمل والتكنولوجيا عن سعادته
بتوقيع هذه الاتفاقية الإطارية التي ترسخ
وتؤكد على عقد جديد من التبادل التجاري
والاقتصادي بين مصر وبولندا، مؤكدا أن هذا
النجاح يضاف للبلدين وخاصة في ظل هذه
الظروف الصعبة بسبب جائحة كوفيد-١٩،
متمنيا المزيد من التعاون بين المنطقة
الاقتصادية ومنطقة كانوفينسا البولندية،
حيث ترغب الشركات البولندية في الاستثمار
بهذه المنطقة الواعدة وخاصة الجديدة
البولندية التي ستقام في العين السخنة.

وخلال كلمته أشاد دكتور يانوش ميخاليك
Janusz Michalek رئيس منطقة
كانوفينسا الاقتصادية الخاصة بمعدلات
تنفيذ المشروعات المقامة والجاري تنفيذها
بالمنطقة ومعدلات التنفيذ، خاصة تلك التي
أعلن عنها مؤخرا، مؤكدا أن عددا كبيرا
من الشركات البولندية ترغب في التوسع
باستثماراتها بمصر في ظل الإجراءات
الاقتصادية التي اتخذتها مصر مؤخرا
لتحسين بيئة الاستثمار.

وبدوره أوضح الدكتور/ احمد مغاوري رئيس
التمثيل التجاري المصري أن هذا الاتفاق
يأتي نتيجة للجهود المكثفة التي قام بها
مكتب التمثيل التجاري المصري بالعاصمة
البولندية وارسو لتعزيز مستوى العلاقات
الاقتصادية والاستثمارية بين مصر وبولندا،
والتي أسفرت عن تنظيم الاتحاد العام للغرف
التجارية لمنتدى الأعمال المصري البولندي
الأمر الذي يعكس الاهتمام المضاعف الذي
يوليه مجتمع الأعمال في البلدين بأهمية
العمل معا لخلق شراكات استثمارية تحقق
المصلحة للجميع.

واضاف انه يجري حاليا بحث عدد من
مبادرات التعاون المستقبلي بين مصر
وبولندا تشمل مجالات الثروة السمكية،
وتحويل المركبات للعمل بالغاز الطبيعي،
والتعاون بين بورصتي القاهرة ووارسو
وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب
في مصلحة الاقتصادين المصري والبولندي
علي حد سواء، مشيرة الي التطور الكبير
الذي شهدته حركة التبادل التجاري بين
البلدين خلال السنوات الأخيرة حيث تضاعف
اجمالي حجم التجارة بين البلدين ليبلغ نحو
٦٧٢ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩.

من جانبه أعرب المهندس يحيى زكي عن
سعادته بهذه الخطوة التي تمهد لإقامة مجتمع
صناعي بولندي لأول مرة خارج بولندا داخل
المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مما يعد
إضافة للمنطقة وللمشروعات القائمة متطلعا
إلى مزيد من الاستثمارات البولندية في
المنطقة.

واضاف يحيى زكي ان المنطقة تقدم كل
الدعم للمستثمرين والمطورين بالمنطقة
وتعمل على الوفاء بالتزاماتها وتسهيل كل
الصعوبات وتوفير كل الإمكانيات في سبيل
رضا المستثمر وتوفير بيئة عمل جاذبة
للاستثمار والتي انعكست في إصدار بعض
التعديلات الخاصة باللائحة التنفيذية للمنطقة
وإصدار قواعد الاستيراد والتصدير والدليل
الجمركي.

وعقب انتهاء مراسم التوقيع قدم رئيس
المنطقة الاقتصادية عرضا تقديميا عن
المنطقة والفرص الاستثمارية المتاحة
بها وما تتمتع به كل من المنطقة الشمالية
والجنوبية لمحور التنمية من مميزات للموقع
الجغرافي وكذلك تجهيزات البنية التحتية
بجانب الموانئ التابعة التي من شأنها تسهيل

وزيرة التجارة والصناعة تشارك في جلسة « تعزيز النواحي الإفريقية في الأسواق العالمية» بمنتهى نرويج الاستثمار بشرح الشيخ



أكدت السيدة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة ان مصر تولي أهمية كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقارة الأفريقية، مشيرة إلى أهمية تفعيل العمل القاري المشترك لتحقيق التكامل الصناعي والزراعي وتعزيز التجارة البينية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من فرص العمل وبما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المستوى القاري وأجندة ٢٠٦٣ التنموية للاتحاد الإفريقي.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقته خلال مشاركتها في جلسة «سعي إفريقيا للاضطلاع بدور أكبر في الأسواق العالمية» التي انعقدت على هامش فعاليات منتدى «وكالات ترويج الاستثمار في أفريقيا: التكامل من أجل النمو» الذي أقيم بمدينة شرم الشيخ لمدة ٥ أيام بحضور رؤساء هيئات الاستثمار من ٣٣ دولة أفريقية وعدد من المؤسسات الدولية، وعدد من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال المصريين والأفارقة.

شارك في فعاليات الجلسة الطيار/ محمد منار، وزير الطيران المدني، والدكتور/ جوديس كاهيرار، السكرتير الدائم للاستثمار بمكتب رئيس وزراء تنزانيا، والمهندس احمد السويدى الرئيس التنفيذي لمجموعة السويدي والدكتور/ أوتونيو هنريك، رئيس مجلس إدارة وكالة أنجولا للاستثمار الخاص والترويج للصادرات وأدار الجلسة المهندس/ طارق توفيق، عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار ورئيس غرفة التجارة الأمريكية في مصر.

وقد ارتكزت الجلسة على ٣ محاور رئيسية شملت زيادة الإنتاج المحلي لأفريقيا وفرص التعاون الإقليمي في الزراعة والصناعة، وسبل وصول المنتجات الزراعية والصناعية الإفريقية إلى الأسواق العالمية في خضم تجارة عالمية بطينة الخطى، بالإضافة إلى تعزيز الشحن الجوي لأفريقيا كوسيلة للنهوض بالتجارة المتبادلة وسلاسل التوريد

والصادرات. وقالت جامع ان هذا المؤتمر يعكس حرص مصر ودول القارة الأفريقية على مواصلة الجهود المبذولة لدعم التكامل الاقتصادي القاري وتكثيف التعاون الاستثماري بين وكلاء الاستثمار في أفريقيا، وفتح قنوات اتصال بين حكومات الدول وممثلي القطاع الخاص لدفع حركة الاستثمارات داخل القارة، لافتة إلى الدعم الكامل للدولة المصرية لأنشطة وعمل الاتفاقية التي تمثل بداية واعادة نحو الاندماج القاري الإفريقي، سعياً نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري لدول القارة، خاصة وأن الاتفاقية تدعم جهود التنمية في القارة من خلال تعزيز الترابط بين الأسواق الإفريقية.

وأشارت الوزيرة إلى المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق حكومات الدول الإفريقية لتوفير كافة السبل وتمهيد الطريق لتحقيق الاندماج القاري، من خلال إتاحة الفرصة لممثلي القطاع الخاص لاستعراض الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة وتبادل المعلومات التي تخدم مصالحهم المشتركة، لاسيما في القطاعات التي تتمتع بميزة تنافسية داخل القارة الإفريقية.

وألقت جامع إلى ان مصر أطلقت خلال عام ٢٠١٩ مبادرة التكامل الصناعي الإفريقي «صنع في أفريقيا»، حيث نظمت وزارة التجارة والصناعة ورشة عمل «صنع في أفريقيا» في نوفمبر ٢٠١٩ بمشاركة ممثلي الحكومات والقطاع الخاص بعدد من الدول الإفريقية، مشيرة إلى ان هذه المبادرة استهدفت تعميق التكامل الصناعي بين دول القارة في إطار رؤية التنمية الإفريقية ٢٠٦٣ والعمل على ربط الأسواق الإفريقية بالأسواق العالمية، وذلك من خلال تكثيف جهود حكومات الدول الإفريقية في ترسيم الموارد المتاحة والاستفادة من المزايا التنافسية في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وربط سلاسل القيمة المحلية إقليمياً لتعميق الإنتاج الصناعي القاري، بالإضافة إلى زيادة نسبة المكون المحلي الإفريقي في الإنتاج، وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق العالمية.

ونبحث مع سكرتير عام إنفاقية التجارة الحرّة القارية الإفريقية سبل تفعيل الإنفاقية ونعزز حركة التجارة بين دول القارة السمراء



التي تقودها السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بالسيد/ وامكلي ميني سكرتير عام اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وذلك على هامش مشاركتهما بأعمال منتدى «وكالات ترويج الاستثمار في أفريقيا: التكامل من أجل النمو» الذي أقيم بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ يونيو الماضي، شارك في اللقاء السيد/ حاتم العشري مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي وكل من السيد / محمد على مدير التجارة في السلع والمنافسة والسيدة/ ايميلي نيجري مديرة التجارة في الخدمات والاستثمار بسكرتارية الاتفاقية.

وأكدت الوزيرة حرص مصر على استكمال دورها الفاعل في الاتفاقية حيث كانت مصر من أولى الدول الموقعة، مروراً بدخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز النفاذ أثناء رئاستها للاتحاد الإفريقي، وكذا التأكيد على حرص مصر الكامل على تحقيق التكامل الإفريقي وتعزيز التجارة بين دول القارة السمراء ودمجها بمنظومة التجارة العالمية.

وأشارت جامع إلى توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بتحقيق التكامل الاقتصادي مع دول القارة الإفريقية في المجالات التجارية والاقتصادية مشيرة إلى ان زيارة السكرتير العام لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لمصر

مرتين خلال ٤ أشهر يعكس الدور المصري الكبير في تفعيل الاتفاقية. وأوضحت الوزيرة ان المباحثات استعرضت اخر التطورات الخاصة بتفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وكذا التحضير لاجتماع وزراء التجارة الافارقة المزمع عقده خلال شهر يوليو الجاري عبر تقنية الفيديو كونفرانس، والذي سيتناول آليات تفعيل التجارة في السلع بالإضافة إلى موضوعات خاصة بتبني بروتوكول خاص بتعزيز دور المرأة في التجارة وكذا آليات تسوية المدفوعات، لافتة إلى أهمية تفعيل الجهود الرامية لتعزيز استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاتفاقية.

وأشارت جامع إلى ان عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية يبلغ حتى الان ٣٨ دولة، لافتاً إلى انه يقوم خلال المرحلة الحالية بجولات مكثفة بالدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية للقيام بالتوضيحات الفنية اللازمة حتى يتسنى لها التوقيع على الاتفاقية.

ولفت إلى ان هناك توصيات من قمة رؤساء الدول الإفريقية بصياغة بروتوكول يشمل آليات خاصة بالمرأة والشباب في التجاره الإفريقية حيث سيتم تقديم المقترحات الخاصة بالبروتوكول خلال القمة المقبلة لرؤساء الدول

في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء التجارة الخارجية غير البنرولية لمصر خلال الـ ٥ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ نيفين جامع: ١٩٪ زيادة في قيمة الصادرات وارتفاع طفيف في الواردات بنسبة ١٠٪... وصادرات شهر مايو تقفز بنسبة ٥٠٪

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الصادرات المصرية غير البنرولية حققت زيادة ملموسة بنسبة ١٩٪ خلال الـ ٥ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ حيث بلغت ١٢ مليار و ٣٢٣ مليون دولار مقابل نحو ١٠ مليار و ٣٧٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ ويفارق مليار و ٩٤٨ مليون دولار، مشيرة إلى أن الزيادة في الصادرات المصرية جاءت بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لمساندة القطاعات الإنتاجية والتصديرية خلال أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد ١٩» الأمر الذي ساهم في استمرار دوران عجلة الإنتاج والحفاظ على الأسواق التصديرية.

وقالت الوزيرة ان برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناها الحكومة يمثل ركيزة أساسية في تحقيق معدلات نمو إيجابية وبصفة خاصة في المشروعات الإنتاجية والتي تعكس آثارها إيجابيا على زيادة معدلات التصدير وتوفير فرص العمل الجديدة، مشيرة في هذا الإطار إلى أن الصادرات المصرية شهدت ارتفاعا كبيرا خلال شهر مايو الماضي بنسبة ٥٠٪ حيث بلغت ٢ مليار و ٢٨٨ مليون دولار مقابل مليار و ٥٢٢ مليون دولار خلال شهر مايو من عام ٢٠٢٠ ويفارق ٧٦٥ مليون دولار. وأضافت جامع أن الواردات المصرية شهدت خلال الـ ٥ أشهر الأولى من العام الجاري أيضا ارتفاعا طفيفا بنسبة ١٠٪ حيث بلغت ٢٩ مليار و ١٦١ مليون دولار مقابل ٢٦ مليار و ٤٢٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ وبفارق ٢ مليار و ٧٣٩ مليون دولار.

وأضافت الوزيرة أن التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال الفترة محل التقرير تضمن الإتحاد الأوروبي بقيمة ٣ مليار و ٨٨٥ مليون دولار وجامعة الدول العربية بقيمة ٣ مليار و ٧١٩ مليون دولار وقارة إفريقيا بدون الدول العربية بقيمة ٦٦١

مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٨٥٢ مليون دولار والأسواق الأخرى بقيمة ٣ مليار و ٢٠٦ مليون دولار. ونوهت جامع إلى أن ١٢ قطاعا تصديريا شهدت صادراتها زيادة ملموسة خلال الـ ٥ أشهر الأولى من العام الجاري تضمنت قطاع الصناعات الطبية بقيمة ٢٨٠ مليون دولار مقارنة بـ ١٨٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٥٥٪ وقطاع الجلود والاحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ٣٥ مليون دولار مقارنة بـ ٢٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٥٤٪ وقطاع السلع الهندسية والإلكترونية بقيمة ١٨٠ مليون دولار مقارنة بـ ٧٧٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٥٢٪، وقطاع الآثاث بقيمة ١٠٤ مليون دولار مقابل ٨١ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٢٩٪، وقطاع الملابس الجاهزة بقيمة ٧١٩ مليون دولار مقارنة بـ ٤٩١ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٤٦٪ وقطاع المنتجات الكيماوية والاسمدة بقيمة ٢ مليار و ٤٠١ مليون دولار مقارنة بـ ١٢٥٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٣٢٪. وأشارت الوزيرة إلى أن القطاعات التصديرية تضمنت أيضا قطاع المنتجات اليدوية بقيمة ١١٥ مليون دولار مقارنة بـ ٧٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٦٥٪ بالإضافة إلى قطاع المفروشات بقيمة ٢٤٤ مليون دولار مقارنة بـ ١٧١ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٤٣٪ وقطاع الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنعات الفنية بقيمة ٣٢٦ مليون دولار مقارنة بـ ٢٥٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٣١٪، بالإضافة إلى قطاع الصناعات

بالنعاون بين النمثيل التجاري المصري ونجاري وفا بنك وزيرة التجارة والصناعة نعلن إطلاق بمثان نجارية مصرية إلى دول وسط وغرب إفريقيا



أعلنت السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة عن إطلاق بعثات تجارية إلى دول وسط وغرب إفريقيا بهدف استكشاف الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة بهذه الأسواق الواعدة وتوطيد أواصر التعاون مع مجتمعات الأعمال الأفريقية، حيث ستكون باكورة هذه البعثات خلال شهر يوليو الحالي إلى دولتي السنغال والكاميرون وذلك بالتنسيق والتعاون بين التمثيل التجاري المصري والتجاري وفا بنك خاصة وأنه من أهم البنوك العاملة في هذين البلدين.

وقالت الوزيرة إن هذا التوجه يأتي في إطار حرص الحكومة المصرية على تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة لدول القارة الأفريقية لرفع قدراتها في جميع المجالات المتعلقة بتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار، ومشاركة التجربة المصرية في دعم القطاع الصناعي ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقته خلال فعاليات منتدى روابط الأعمال مع غرب إفريقيا الذي ينظمه التمثيل التجاري بالتعاون مع التجاري وفا بنك للإعلان عن الاستراتيجية الجديدة للنفوذ إلى أسواق وسط وغرب إفريقيا، شارك في فعاليات المنتدى السفير/ حمدي لوزا مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية وعدد من سفراء الدول الأفريقية وروساء المجالس التصديرية.

وأوضحت جامع ان انعقاد هذا المنتدى يبرز الأساس الذي تعتمد عليه مصر مع شركائها الاقتصاديين، ويستند إلى تأسيس التحالف الاستراتيجي بين أجهزة الدولة وكل من القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية، ويدعم من خلاله رجال المال والأعمال العلاقات الثنائية من خلال الاستثمار في مشروعات مشتركة تعود بالنفع على جميع الأطراف، وتعمل على تحفيز مستويات النمو الاقتصادي، ومن ثم توفر فرص العمل للأجيال القادمة.

وأشارت إلى أهمية تعزيز العلاقات التجارية بين مصر ودول غرب إفريقيا لتعكس الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي يتمتع بها الجانبين لا سيما في ظل دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ الأمر الذي سيكون من شأنه بدء مرحلة جديدة للتعاون القاري من خلال فتح الأسواق الأفريقية أمام المصدرين والمستثمرين بدول القارة.

ولفتت جامع إلى ان القارة الأفريقية تقف على عتبات مرحلة جديدة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي بإطلاق اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية والبدء في

تبوؤه المركز الرابع في دولة الكاميرون بحصة سوقية تبلغ ١٠٪ و ٥٥ فرع، لافتا إلى ان فروع البنك في هاتين الدولتين ستستقبل المشاركين في البعثة للمساعدة في متابعة وتوفير الفرص التصديرية لعقد صفقات تجارية مع نظرائهم في السنغال والكاميرون.

ومن جانبه أوضح الدكتور احمد مغاوري رئيس التمثيل التجاري ان إطلاق مبادرة روابط الأعمال المصرية الأفريقية الموجهة إلى دول وسط وغرب إفريقيا تعد خطوة هامة نحو تنفيذ استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لزيادة الصادرات المصرية وتحقيق طموح الـ ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا.

وقال ان التمثيل التجاري نجح في وضع استراتيجية مفصلة لاستكشاف الفرص الواعدة بغرب إفريقيا، سواء للصادرات المصرية أو لإحلال الواردات المصرية بواردات أفريقية أو للاستثمار المشترك، من خلال تكوين شراكات مع جهات ذات نفوذ قوي في القارة لتنظيم فعاليات لفتح قنوات اتصال مباشرة بين قطاع الأعمال في الجانبين.

وأضاف مغاوري أن هناك نحو ٣٤ دولة أفريقية مرشحة لزيادة القوائم السلعية حتى عام ٢٠٢٤، لافتا إلى ان المبادرة بدأت بدولي السنغال والكاميرون نظرا لان السنغال عضوا في تجمع الايكواس والكاميرون عضوا في السادك، حيث يمكن التعاون مع هذين البلدين في العديد من المجالات لا سيما مجال المقاولات والبنية التحتية والمنتجات الطبية وخدمات الاتصالات والالات الزراعية والطاقة، فضلا عن أهمية الاستفادة من ميناء داكار باعتباره من أكبر الموانئ بدول غرب إفريقيا ولفت مغاوري إلى ان مصر تتمتع بعلاقات تجارية قوية مع دول تشاد وغينيا والجابون والكونغو، لافتا إلى ضرورة تحقيق أقصى استفادة من مكاتب التمثيل التجاري الموجودة بدول القارة السمراء.

بعد إغنماده من مجلس الوزراء وزيرة التجارة والصناعة نسعمرض محاور وآليات البرنامج الجديد لرد اعباء الصادرات



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان اقرار البرنامج الجديد لرد اعباء الصادرات يمثل خطوة هامة نحو تنفيذ خطة واستراتيجية الوزارة لمضاعفة الصادرات والوصول بها الى ١٠٠ مليار دولار سنويا خاصة في ظل الاهتمام غير المسبوق من قبل القيادة السياسية والحكومة بملف تنمية الصادرات للاسواق الخارجية باعتبارها احد الروافد الرئيسية لتوفير النقد الاجنبي في الاقتصاد المصري وقالت الوزيرة ان البرنامج الجديد تم اعداده بالتنسيق والتعاون مع القطاع الصناعي والمجالس التصديرية وكافة الوزارات والاجهزة الحكومية المعنية بهدف الوصول الى توافق كامل من كافة الاطراف وبما يضمن تحقيق مستهدفات البرنامج والمتضمنة تحقيق طفرة نوعية في معدلات التصدير خلال المرحلة المقبلة وأوضحته جامع ان البرنامج الجديد يبدأ تطبيقه اعتبارا من مطلع شهر يوليو الجاري ولمدة ٣ سنوات، مشيرة الى ان البرنامج يستهدف رفع معدلات تشغيل العمالة في الصناعات المختلفة لاستيعاب الطاقات الاضافية، نتيجة توقف بعض الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق نقلة نوعية في الاستثمارات المحلية والاجنبية في الصناعات المختلفة على نحو يستوعب المتغيرات الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كورونا عالميا الى جانب تعميق الصناعة ورفع مستويات الجودة.

ولفتت الوزيرة الى ان محاور البرنامج الجديد لرد اعباء الصادرات تشمل ٨ محاور اولها محور تعميق الصناعة من خلال تطبيق معيار القيمة المضافة بحيث تتحدد قيمة المساندة للمصدر وفقا للقيمة المضافة للصادرات على ان يكون الحد الأدنى للقيمة المضافة ٣٠٪، وذلك مع استثناء برامج الحاصلات الزراعية والصناعات النسيجية والحرفية من هذه القاعدة ويتضمن المحور الثاني تنمية الصعيد والمناطق الحدودية ومدينة الروبيكي ومدينة دمياط للاثلاث حيث تمنح صادرات الشركات المنتجة في هذه المناطق ٥٠٪ إضافية من نسبة المساندة الأساسية

واضافت وزيرة التجارة والصناعة ان المحور الثالث يتضمن مساندة المشروعات المقامة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس حيث تمنح نفس النسبة المخصصة لصادرات المصانع المقامة في المناطق الداخلية، كما يتضمن المحور الرابع تعزيز النفاذ لافريقيا والاسواق الجديدة حيث تمنح الصادرات لاسواق دول القارة الافريقية نسبة ٥٠٪ إضافية من نسبة المساندة الأساسية وتحمل من تكلفة الشحن لافريقيا لجميع الصادرات عدا السلع المستثناءة بنسب متدرجة تتراوح بين ٥٠ الى ٨٠٪، كما يتم منح المصدر نسبة ٥٠٪ إضافية من المساندة الأساسية لاسواق روسيا والصين ودول الـ CIS

واستراليا ونيوزلندا وعدد من دول امريكا اللاتينية وامريكا الوسطى وغيرها، لافتة الى ان المحور الخامس يتضمن مساندة النقل ويشمل برنامج مساندة الشحن الجوي وبرنامج مساندة النقل الى افريقيا. جامع ان المحور السادس يتضمن الزيادة في الصادرات حيث يتم منح المصدرين نسبة إضافية للمساندة على الزيادة في الصادرات، بينما يشمل المحور السابع منح نسبة إضافية ٢٪ للصادرات التي تحمل علامة تجارية مصرية، مشيرة الى ان المحور الاخير يتضمن مساندة الأساسية للتصدير ويشمل مساندة المعارض ومساندة مكافحة ذباب الفاكهة وبرنامج الشحن الجوي وبرنامج اخرى ومن جانبها اوضحت الدكتورة/ امانى الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات انه تمت الموافقة على مساندة تكلفة النقل للولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية بنسبة ٢٥٪ لمدة ٦ اشهر اعتبارا من مشحونات ١ يوليو الجاري وكذا الموافقة على دعم تكلفة النقل لدولة تنزانيا بنسبة ١٠٠٪ اعتبارا من مشحونات ١ ابريل ٢٠٢١ ولمدة عام، مشيرة الى ان البرنامج يلزم الشركات المتعاملة مع الصندوق بتقديم ما يفيد الاشتراك في منظومة الفاتورة الالكترونية اعتبارا من ١ يوليو ٢٠٢١ وذلك للشركات التي تطلب وزارة المالية انضمامها لمنظومة الفاتورة الالكترونية.

و نؤكد خلال مشاركتها في فعاليات إطلاق مشروع المرأة في التجارة الدولية بمصر نيفين جامع: الحكومة حريصة على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة لدعم التنمية الشاملة والمساندة والمساهمة في النمو الاقتصادي للدولة المصرية



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان الوزارة تولي اهتماما كبيرا بتعزيز مشاركة المرأة في منظومة التنمية الاقتصادية وتحقيق تكافؤ الفرص في التوظيف في كافة القطاعات بما في ذلك المشروعات الصغيرة وزيادة الاعمال، وزيادة مساهمتها في تنمية الصادرات المصرية للاسواق الخارجية، مشيرة الى اهمية مشروع المرأة في التجارة الدولية بمصر SheTrades Egypt في دعم راندات الاعمال في قطاع الحرف اليدوية في مصر لتعزيز قدراتهن للاندماج في سلاسل القيمة العالمية والقيام بدور اقتصادي واجتماعي وسياسي أكثر فعالية، ومن ثم تحقيق الهدف النهائي وهو التمكين الاقتصادي للمرأة لدعم التنمية الشاملة والمستدامة والمساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد، ومساهمة الشركات الأكثر تنافسية في تحقيق الأهداف المرتبطة بروية ٢٠٣٠.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة والدكتورة/ هالة السعيد، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، في فعاليات إطلاق مشروع المرأة في التجارة الدولية بمصر «SheTrades Egypt» الذي ينفذه مركز التجارة الدولية بدعم وتمويل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، من خلال برنامج المعونة من أجل التجارة للدول العربية «الافتياس» بالشراكة مع وزارة التجارة والصناعة ممثلة في هيئة تنمية الصادرات ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمجلس القومي للمرأة والمجلس التصديري للحرف والصناعات اليدوية الى جانب المؤسسات الشريكة والقطاع الخاص، شارك في فعاليات إطلاق المشروع المهندس/ هاني سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والدكتورة/ مايا مرسى، رئيس المجلس القومي للمرأة،

إلى جانب ممثلي مركز التجارة الدولية، والأمم المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية. وأشارت الوزيرة الى أهمية المشروع في دعم القدرات للمؤسسات المشاركة بما يمكنها من الاستمرار مستقبلا في تقديم خدماتها لراندات الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة مستقبلا في قطاع الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات الإنتاجية والتصديرية، خاصة بعد النجاح الكبير الذي حققه البرنامج في المملكة المغربية.

وأوضحت جامع ان هذا المشروع يدعم الدور الذي تقوم به المرأة في النشاط الاقتصادي ويأتي في إطار «روية مصر ٢٠٣٠» و«الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠» اللتان تحتان على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاعمال لتعظيم الاستفادة من الطاقات الإنتاجية والإبداعية التي تتمتع بها المرأة فضلا عن زيادة القيمة المضافة وتحقيق النمو الشامل والمستدام، لافتة الى ان المشروع يستهدف تعزيز قدرات راندات الاعمال المصريات وتقديم الدعم لهن في قطاع الحرف اليدوية في مصر وذلك للاندماج في سلاسل القيمة العالمية والقيام بدور اقتصادي واجتماعي وسياسي أكثر فعالية، ومن ثم تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة لدعم التنمية الشاملة والمستدامة والمساهمة في النمو الاقتصادي في

في ختام فعاليات الدورة السابعة عشر للجنة المصرية السعودية المشتركة بالقاءهرة

مصر والسعودية ننفقان على تنمية ونمى مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية

السى ان هذه الارقام تعكس البيئة الاستثمارية الجادية التي تتمتع بها مصر حيث شهدت الفترة الماضية ازالة العديد من التحديات التي واجهت الشركات السعودية بالسوق المصري وتقديم العديد من التيسيرات لها. ولفت وزير التجارة والاستثمار السعودي الى ان بلاده تتطلع الى ان تكون الشريك التجاري الاول لمصر خلال الخمس سنوات المقبلة.

ويفتتح فعاليات مجلس الأعمال المشترك وعلى هامش أعمال اللجنة المصرية المشتركة ترأست السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والدكتور/ ماجد القصبي وزير التجارة بالمملكة العربية السعودية فعاليات اجتماع مجلس الأعمال المصري السعودي المشترك وذلك بحضور السيد/ عبد الحميد أبو موسى رئيس الجانب المصري بالمجلس والسيد/ بندر العامري رئيس الجانب السعودي الى جانب أعضاء المجلس من الجانبين الى جانب السيد / اسامة بن احمد نقلى سفير السعودية بالقاهرة والسفير احمد فاروق سفير مصر لدى السعودية والمستشار / محمد عبد الوهاب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والسيد / محمد المصري نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والسيد / ابراهيم السجيني مساعد وزيرة التجارة والصناعة للشؤون الاقتصادية والدكتور علاء عز ، أمين الاتحاد العام للغرف التجارية .

وقد أكدت ان التعاون التجاري والاستثماري بين رجال الأعمال بمصر

و يفتتحان فعاليات مجلس الأعمال المشترك

والمملكة العربية السعودية يعد أحد الركائز الأساسية لدعم العلاقات الاقتصادية المصرية السعودية، مشيرة الى ان إطلاق دورة جديدة لمجلس الأعمال المشترك يمثل فرصة كبيرة لتحقيق مستهدفات القيادة السياسية في البلدين المتعلقة بتشجيع ودعم القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في ظل العمل المشترك على مشروعات عمرانية وصناعية كبرى.

وقالت الوزيرة ان اجتماع مجلس الأعمال المصري السعودي المشترك والذي يتزامن مع أعمال الدورة السابعة عشر من اللجنة المصرية السعودية المشتركة يعكس الترابط الواضح بين العلاقات الاقتصادية الثنائية على المستوى الرسمي ومستوى رجال الأعمال، مشيرة الى ان المجلس يلعب دوراً رئيسياً في تنشيط وتدقيق التجارة والاستثمار بالبلدين. ولفتت جامع الى انه رغم الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم جراء جائحة فيروس كورونا وتداعياتها الاقتصادية التي انعكست سلباً على التجارة العالمية وتدفعات الاستثمار، إلا أن أرقام التبادل التجاري والاستثماري بين مصر والمملكة العربية السعودية قد عكست الخصوصية الشديدة للعلاقات المصرية السعودية في المجالين التجاري والاستثماري، مشيرة الى ان المملكة العربية السعودية تعد ثاني أكبر سوق خارجي للصادرات المصرية، كما تعد مصر ثامن أكبر مستقيل

ووجهت جامع الدعوة لرجال الأعمال والشركات المصرية والسعودية للاستفادة الكاملة من العلاقات المتميزة بين الدولتين وترجمتها لمشروعات تعاون ملموس في شتى المجالات، مشيرة الى ان جهود التنسيق والتشاور المستمر بين البلدين انعكست بصورة ايجابية على حجم التبادل التجاري الذي يشهد نمواً وزيادة مطردة عاماً بعد عام حيث تخطى الـ ٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠. وأشارت الوزيرة الى انها قامت ونظيرها السعودي بالتوقيع على محضر اجتماعات الدورة السابعة عشر للجنة المصرية



على المساواة وتحقيق المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين والاقتصاديين المصري والسعودي على حد سواء، مشيرة الى ان العلاقة الوطيدة التي تربط قيادتي البلدين تمثل ركيزة اساسية لتعزيز التعاون المشترك بين مصر والسعودية في كافة المجالات وعلى مختلف الاصعدة ويعكس ذلك استقبال الرئيس السيسي لولي العهد السعودي الامير/ محمد بن سلمان بمدينة شرم الشيخ مؤخراً، فضلاً عن الاتفاق في الرؤى بين قيادات البلدين بشأن القضايا الدولية والإقليمية. ولفتت جامع الى ان اجتماعات اللجنة المشتركة تعكس حرص القاهرة والرياض على ترجمة كافة المبادرات الى مشروعات ملموسة تصب في مصلحة الاقتصاديين المصري والسعودي على حد سواء، مشيرة الى ان هذه الاجتماعات تستهدف خلق تواصل دائم بين مصر والمملكة للوصول الى تفاهات ترقى بالتعاون الاقتصادي نحو مستويات غير مسبوقة وتعزز العلاقات المصرية السعودية والتي تعتبر نموذجاً ناجحاً للتعاون القائم على تحقيق المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

اتفقت مصر والسعودية على تنمية وتعزيز أواصر التعاون المشترك في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية وعلى رأسها قطاعات التجارة والصناعة والاستثمار والزراعة والصحة والتعليم والنقل والبتترول والاعلام والبيئة والمواصفات والمقاييس والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات المالية والمصرفية والجرمكية وكذا قطاعات الغذاء والدواء والصحة والثروة المعدنية، جاء ذلك في ختام فعاليات الدورة السابعة عشر للجنة المصرية السعودية المشتركة والتي عقدت بالقاهرة وترأسها عن الجانب المصري السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة وعن الجانب السعودي الدكتور/ ماجد بن عبد الله القصبي وزير التجارة والاستثمار بالمملكة العربية السعودية .

وقالت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان اجتماعات اللجنة عكست الروابط الأخوية الوثيقة بين مصر والمملكة العربية السعودية وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي والملك سلمان بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين بأهمية تفعيل العمل المشترك لتوثيق هذه الروابط والانتقال بالتعاون الثنائي لمستويات متميزة تصب في مصلحة الشعبين الشقيقين والاقتصاديين المصري والسعودي على حد سواء.

وتوجهت الوزيرة بالشكر للسيد/ ابراهيم السجيني مساعد وزيرة التجارة والصناعة للشؤون الاقتصادية عن الجانب المصري، والسيد/ مشعل بن مقبل المقبل وكيل هيئة التجارة الخارجية للعلاقات الدولية واللجان المشتركة عن الجانب السعودي على ترأس أعمال اللجنة التحضيرية.

واكدت الوزيرة ان مصر والمملكة العربية السعودية ترتبطان بعلاقات استراتيجية تعد نموذجاً ناجحاً للتعاون بين الأشقاء القائم



للصادرات السعودية باجمالي تبادل تجاري في السلع البترولية وغير البترولية تخطى الـ ٧.٥ مليار دولار. واضافت الوزيرة ان المملكة العربية السعودية تعد ثاني أكبر مستثمر في جمهورية مصر العربية باستثمارات تخطت الـ ٦ مليار دولار موزعة على أكثر من ٥٠٠ مشروع استثماري، فيما تبوأ مصر المرتبة الثانية في قائمة أكبر الدول التي تم اصدار رخص استثمارية لها بالمملكة العربية عام ٢٠٢٠ باجمالي ١٦٠ رخصة استثمارية كما بلغ اجمالي الاستثمارات المصرية في السعودية نحو ١.٤ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٠، مشيرة الى ان هذه المؤشرات تعد مؤشرات ايجابية للغاية في ظل انخفاض تدفقات الاستثمار العالمي بنسبة ٤٢٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ وفقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد».

واعربت جامع عن ثقتها في ان يقوم المجلس الحالي بتشكيله الجديد بتقديم مبادرات ومقترحات من شأنها تعزيز التعاون التجاري والاستثماري المشترك بين البلدين، مؤكدة استعداد كافة الجهات الرسمية المعنية بتقديم مختلف أوجه الدعم والبيانات المطلوبة لمعاونة المجلس في أداء مهامه بما يعود بالنفع على البلدين الشقيقين.

ومن جانبه أكد الدكتور/ ماجد القصبي وزير التجارة والاستثمار السعودي ان مصر والسعودية ترتبطان بعلاقات تاريخية وثيقة في كافة المجالات وعلى مختلف الاصعدة، مشيراً الى اهمية تعزيز التعاون المشترك لمواجهة التحديات الاقليمية والعالمية وعلى رأسها تداعيات جائحة فيروس كورونا.

واشار الى اهمية تعميق التعاون بين حكومتي البلدين بتهيئة البيئة التجارية والاستثمارية امام دوائر الأعمال بمصر والمملكة العربية السعودية، معرباً عن ثقته في مجلس الأعمال المصري السعودي المشترك في تعميق التعاون الاقتصادي وترجمة كافة المبادرات الى مشروعات ملموسة مبنية على تكافؤ الفرص وخدمة المصالح المشتركة، مشيراً الى الدور الهام للقطاع الخاص باعتباره شريك اساسي لدعم مستويات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين البلدين.

في أحدث تقرير نلقنه وزيرة التجارة والصناعة حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر مايو الماضي إجراء ٦٥٨ حملة تفتيشية على المصانع وإعداد ١١٩٢ دراسة فنية وترخيص ٢٢٣ مرجل بخاري واعتماد ٦٠ مركز صيانة

نظمها منظمة اليونيدو

وزيرة التجارة والصناعة ونشرك في حلقة نقاشية حول جاهزية القطاع الصناعي المصري لتبني مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة

توطين التكنولوجيات المتطورة بالصناعة المصرية وتبني اتجاه واضح للتحويل نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمعتمدة على المكون العالي والمتوسط مثل صناعة السيارات الكهربائية، والحاسبات والآلات والمعدات.

ونوهت الى ان الوزارة قامت مؤخرا بصياغة رؤية وتصور متكامل لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي، في ضوء تقييم التجارب العالمية الناجحة في رسم سياسات التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة فضلا عن

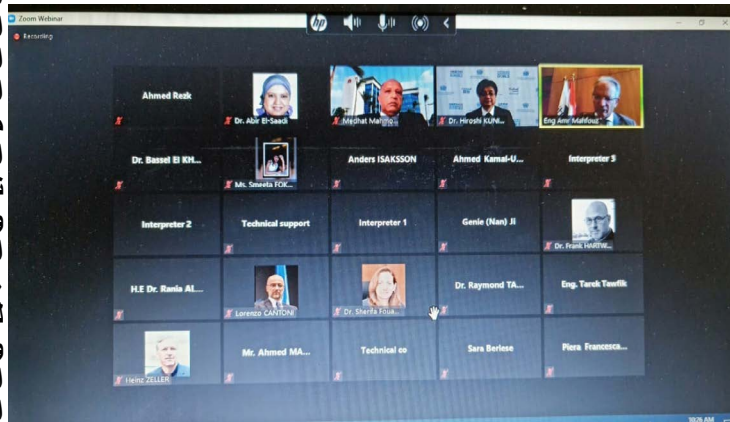
التعاون القائم مع منظمة اليونيدو في برنامج الشراكة الذي تم إطلاقه في شهر مايو ٢٠٢١، مشيرة الى ان هذه الرؤية تؤكد ضرورة تضافر جهود الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية لوضع «الاستراتيجية القومية للثورة الصناعية الرابعة» وتطبيقها في كافة القطاعات الاقتصادية والتي تشمل القطاع الصناعي وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع الزراعي والقطاع السياحي والقطاع المصرفي .

واضافت الوزيرة ان عملية التحول ستواجه تحديات عديدة تأتي على رأسها خلق آلية وطنية شاملة للأنشطة والمجهودات الحكومية والمجتمعية الداعمة للبيئة الابتكارية في مصر ونقص البرامج التمويلية الخاصة ببرامج بناء القدرات الداعمة للتحول الصناعي نحو الجيل الرابع فضلا عن جاهزية القطاع الصناعي لتبني مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة.



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان القيادة السياسية تولي اهتماما كبيرا بتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة لتبني مفاهيم التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة، مشيرة الى اهمية محور «العلوم والتكنولوجيا والابتكار» باستراتيجية مصر للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، في تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار وإنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة خلال مشاركتها بالحلقة النقاشية التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» تحت عنوان «تعزيز جاهزية القطاع الصناعي المصري لتبني مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة» وذلك بحضور الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي، والسيد / باسل الخطيب المدير والممثل الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مصر والدكتورة / عبير السعدي مستشار وزيرة التجارة والصناعة للمشروعات التنموية وقالت الوزيرة ان القطاع الصناعي العالمي شهد في العقود الأخيرة تطورا وتحولا سريعا من الإنتاج الكمي الضخم والمعتمد على كثافة القوى العاملة في خطوط الإنتاج إلى استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي لزيادة الكفاءة، فضلا عن تطور مفهوم الصناعة التحويلية نحو الاعتماد على أدوات التحول الرقمي من



خلال الرقمنة والأتمتة الصناعية. وازدادت ان الثورة الصناعية الرابعة تعكس الاتجاه نحو عملية التصنيع ذات القيمة المضافة الأعلى من خلال تطبيقات الرقمنة وتقنيات التصنيع المتقدمة والاستخدام الفعال للموارد، مشيرة الى اهمية الثورة الصناعية الرابعة في تعزيز الكفاءة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على العمالة البشرية وزيادة التنافسية. وأشارت جامع ان الوزارة تسعى من خلال هيئاتها المختلفة وشركائها مع الجهات الدولية إلى تبني سياسات تهدف إلى تعزيز

بحملات تفتيشية على مراكز الخدمة والصيانة المعتمدة لأغراض التجهيزات والتعديلات للمركبات وذلك للوقوف على مدى التزام هذه المراكز بالقواعد الفنية المتبعة في هذا الشأن، مشيرة الى انه تم الغاء اعتماد ٤ مراكز للخدمة والصيانة بمحافظة البحيرة والمنوفية وبني سويف والدقهلية لعدم التزامها بالقواعد الفنية المتبعة وقد تم اخطار الادارة العامة للمرور بأسماء هذه المراكز وأشار الى ان المصلحة قامت بعقد اجتماع مع مركز تحديث الصناعة لبحث سبل تعزيز التعاون لنشر اهمية الحصول على شعار «بكل فخر صنع في مصر» والتأكد من احقية الشركات المسجلة لاستخدام هذه العلامة

وفي اطار حرص المصلحة على التواصل مع كافة منظمات الاعمال قام المهندس/ عبد الرؤوف أحمدى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية بحضور اجتماع موسع مع اعضاء جمعية مستثمري العاشر من رمضان تناول بحث التحديات واستعراض المعوقات التي تواجههم والعمل على ايجاد حلول جذرية لها، حيث تم استعراض فلسفة المصلحة في متابعة التزام المصانع بتطبيق معايير الجودة والمواصفات القياسية على منتجاتهم، وذلك في اطار الدور التوعوي الذي تقوم به المصلحة، وقد تم الاتفاق على التواصل المستمر بين الجمعية والمصلحة في حالة وجود اي شكوي لدى المستثمرين.

وفي هذا الصدد اشار الدكتور سمير عارف رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان بأن الجمعية ستقوم بحملة توعية للمصانع والشركات تتضمن التعريف بالمصلحة وتخصصاتها في اطار خطة المصلحة لمساندة المصانع وحل العديد من المشكلات التي تواجه المستثمرين مع بعض الجهات الأخرى.



الصناعية قبل طرحها في الأسواق ومكافحة عمليات الغش الصناعي وتسعى المصلحة دائما الى تحسين صورة المنتج المصري داخليا وخارجيا وحماية الأسواق من تدوال السلع الرديئة غير المطابقة للمواصفات التي جانب زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الصادرات ورفع القدرات التنافسية للمنتج المصري، بالإضافة الي نشر الوعي بأهمية الجودة بالمجتمع الصناعي وجمهور المستهلكين. وأضاف أحمدى ان حملات التفتيش والرقابة تضمنت مصانع للمنظفات والجهزة الكهربائية والسيارات والمستلزمات الطبية والنسيج والصناعات الهندسية والكيمائية والخشبية ومواد البناء وصناعة الشنط وكسارات البلاستيك الى جانب مصانع للخام والجرانيت والتكيفات الصحراوية بالإضافة الى مراكز خدمة وصيانة السيارات والجهزة المنزلية، لافتا الى ان الحملات استهدفت ايضا متابعة مدى التزام المصانع بتطبيق الاجراءات الاحترازية الخاصة بانتشار فيروس كورونا للحفاظ على سلامة العاملين وضمان عدم توقف عجلة الإنتاج. وأوضح أحمدى ان المصلحة قامت

أكد أحدث تقرير تلقته السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر مايو الماضي أن المصلحة قامت بإجراء ٦٥٨ حملة تفتيشية على المصانع والمرجل والآلات الحرارية، كما تم إجراء ١١٩٢ دراسة فنية متخصصة تضمنت ١٣٢ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك و ١٠٥٠ دراسة فنية متنوعة و ١٠ دراسات مستلزمات إنتاج. كما قامت المصلحة بمنح ترخيص لـ ٢٢٣ مرجل بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٦٠ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) والقيام بـ ١٨ حملة رقابية موسمية، شملت التفتيش على عدد ٧٣ مصنع، كما قامت المصلحة من خلال وحدة دليل خدمة المواطن بالرد على ٢٤ شكوى.

وقال المهندس/ عبد الرؤوف أحمدى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية ان المصلحة تعمل خلال المرحلة الحالية على أحكام الرقابة على المصانع وضمان مطابقة منتجاتها لمعايير الجودة المصرية والعالمية، مشيرة إلى أن المصلحة تسهم في تفعيل الدور الرقابي على المنتجات

بالنعاون بين المؤسسة الدولية لتمويل التجارة و هيئة تنمية الصادرات اكتنح البرنامج الأول لتدريب المصدرين حول « الدخول للأسواق الأفريقية »



تحت رعاية السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة وبمشاركة الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومحافظ مصر لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، اختتمت فعاليات البرنامج الأول لتدريب المصدرين والذي عقد خلال الفترة من ٦-١٠ يونيو الماضي حول « الدخول للأسواق الأفريقية » ونظمتها هيئة تنمية الصادرات بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تحت مظلة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية.

وقد شارك في فعاليات حفل الختام المهندس هاني سنبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والوزير مفوض تجاري ممدوح سالماني رئيس هيئة تنمية الصادرات والدكتور شريف الجبلي رئيس لجنة الشئون الأفريقية بمجلس النواب.

وقالت السيدة نيفين جامع أن السوق الأفريقي يعد أحد أهم الأسواق الإستراتيجية للصادرات المصرية في مختلف القطاعات الإنتاجية، مشيرة إلى أهمية تعزيز الجهود المشتركة للاستفادة من كافة المقومات والإمكانات التجارية والاتفاقيات التجارية الإقليمية بالقارة الأفريقية لزيادة الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية.

وأشارت الوزيرة إلى أهمية هذا البرنامج في رفع قدرات ومهارات الشركات المصرية المصدرة للدخول للأسواق الأفريقية، لافتة إلى أن البرنامج يأتي في إطار توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي للوصول بالصادرات المصرية لـ ١٠٠ مليار دولار سنوياً حيث تعد القارة الأفريقية سوقاً واعداً للصادرات، ويمكن تحقيق زيادة سنوية في الصادرات المصرية من خلال السوق الأفريقي.

وأضافت جامع أن البرنامج يعكس توجه الدولة نحو الأسواق الأفريقية الواعدة، وبما يساهم في تحقيق إستراتيجية الوزارة لتنمية الصادرات، مشيرة إلى أن الصادرات المصرية لأسواق دول القارة الأفريقية بلغت العام الماضي نحو ٣,٩ مليار دولار وهو ما يمثل أقل من ١٪ من وريادات القارة.

ولفتت الوزيرة إلى أنه في إطار التوجه الاستراتيجي لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول القارة الأفريقية فقد قامت الوزارة بإعداد خطة عمل للتوجه نحو أفريقيا وتعزيز الاستفادة من اتفاقيات التكامل الإقليمي الموقعة بين مصر ومختلف شركائها من الدول والتجمعات الأفريقية، حيث تركزت خطة العمل على عدد من المحاور الرئيسية أولها محور التجارة والذي يركز على تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية مع الدول الأفريقية من خلال تذليل كافة العقبات التي تواجه الصادرات المصرية ومتابعة المفاوضات الفنية الخاصة بالتخفيضات الجمركية وقواعد المنشأ في ظل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية AFCTA والتي تضم (٥٥) دولة أفريقية.

كما تتضمن خطة العمل محوراً خاصاً باللوجستيات والذي يركز على استكمال منظومة المراكز اللوجستية، والتنسيق مع الجهات الوطنية للتغلب على عقبات حركة النقل الجوي المباشر بالإضافة للتعاون مع وزارة النقل لدراسة تسيير خطوط نقل ملاحية مباشرة للدول الأفريقية خاصة لدول غرب أفريقيا.

ومن هذا المنطلق أكدت جامع حرص مصر على مد جسور التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية ورسم خارطة طريق واضحة نحو التكامل الصناعي الأفريقي من خلال تبادل الأفكار وتوحيد الرؤى بما يخدم تعميق التعاون الصناعي والتجاري بين دول القارة، حيث يمثل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إنجازاً حقيقياً نحو التكامل الاقتصادي الأفريقي.

وأوضحت الوزيرة أن هذا البرنامج التدريبي يأتي ضمن الأنشطة المقترحة مع المؤسسة

الإسلامية لتنفيذ العديد من البرامج التدريبية وورش التوعية لرفع قدرات المصدرين المصريين في التعريف بمتطلبات الدخول للسوق الأفريقي باعتباره أحد الأسواق الرئيسية وناظفة قوية لتنمية الصادرات المصرية.

ومن جانبها اشادت د. هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومحافظ مصر لدي مجموعة البنك الإسلامي ببرنامح تدريب المصدرين لدخول الأسواق الأفريقية والذي يأتي تحت مظلة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، والذي يستهدف بدوره تعزيز التجارة بين الدول العربية والدول الأفريقية وتعظيم الاستفادة من الفرص الاقتصادية الواعدة المتاحة في هذا المجال، في إطار خطة تشغيل تستهدف تعزيز كفاءة الأشخاص والمؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة بالتجارة، مع إقامة منصة افتراضية تهدف إلى إقامة شراكات وربط مؤسسات الدعم التجاري وصانعي السياسات وغيرهم من المشاركين في مجال التجارة الدولية.

وأكدت أن برنامج تدريب المصدرين للدخول للأسواق الأفريقية يتفق تماماً مع أهداف البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي يهدف إلى تطوير أداء الاقتصاد المصري وتوطين التكنولوجيا ورفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية ورفع كفاءته وتعزيز القطاعات القادرة على النفاذ للأسواق الخارجية ورفع معدلات التصدير وتنويع السلع والمنتجات والخدمات المصدرة.

هذا وقد قامت السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بتسليم الشهادات لمسؤولي وإخصائيي التصدير المشاركين بالبرنامج التدريبي من ٥٠ شركة في مختلف القطاعات التصديرية.

عبر تقنية الفيديو كونفرانس وزيرة التجارة والصناعة ونظيرها المغربي يبحثان سبل نيسير حركة النبادل التجاري بين البلدين



عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة جلسة مباحثات موسعة مع السيد/ مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة المغربي - عبر تقنية الفيديو كونفرانس - تناولت مستقبل التعاون الاقتصادي المشترك وسبل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارات المشتركة بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، حضر اللقاء السفير/ اشرف ابراهيم سفير مصر بالمملكة المغربية الدكتورة/ دينا محمود رئيس الإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية بقطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية والمستشار تجاري نهى كمال مدير ادارة المغرب العربي بالتمثيل التجاري والسيد/ أحمد شوقي رئيس المكتب التجاري المصري بالمغرب والسيد/ عبد الواحد رحال مدير عام التجارة بوزارة التجارة والصناعة المغربية.

وأكدت الوزيرة عمق وتاريخية العلاقات الثنائية المصرية المغربية والتي تستند إلى علاقات الترابط الأخوي والعربي بين البلدين، مشيرة إلى أهمية ترجمة العلاقات المتميزة التي تربط الرئيس عبد الفتاح السيسي والملك محمد السادس لمشروعات تعاون اقتصادي تجاري واستثماري ملموس تصب في مصلحة الاقتصاديين المصري والمغربي وتعود بالنفع على الشعبين الشقيقين

وقالت جامع أنه تم الاتفاق مع الجانب المغربي على تشكيل مجموعة عمل من وزارتي التجارة في البلدين لحصر المعوقات والتحديات التي تعترض حركة النبادل التجاري والتعاون الاستثماري بين البلدين وإيجاد حلول جذرية لها في أسرع وقت ممكن، مشيرة إلى أهمية تدشين آلية عمل ميسرة بين البلدين تركز على إجراءات واضحة وضوابط زمنية محددة لتسهيل نفاذ الصادرات المصرية للأسواق المغربية والصادرات المغربية للأسواق

المفحات المطروحة على جدول الاعمال وكذا التشاور بشأن كافة الموضوعات والقضايا الاقتصادية الإقليمية والعالمية محل الاهتمام المشترك.

ومن جانبه أكد السيد/ مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة المغربي حرص بلاده على تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي المشترك مع مصر لمستويات متميزة وبصفة خاصة في القطاعات التجارية والاستثمارية، مشيرة إلى أهمية تفعيل العمل المشترك لتحقيق توازن بمعدلات التبادل التجاري وتعديل الميزان التجاري بين البلدين والذي يميل بشدة لصالح مصر.

وأشار العلمي إلى أهمية فتح صفحة جديدة للتعاون التجاري والاستثماري بين مصر والمغرب من خلال العمل على حل كافة المشكلات والتحديات التي تعترض انسياب التجارة البينية وتدقيق الاستثمارات المشتركة بين البلدين، لافتاً إلى أهمية زيادة معدلات التجارة البينية بين مصر والمغرب لمستويات تليق بالعلاقات السياسية المتميزة التي تربط البلدين الشقيقين.

وأشارت جامع إلى أن إستراتيجية العمل التي تم توقيعها مؤخراً بين الحكومة المصرية والتجاري وفا بنك المغربي لتعزيز تواجد الصادرات المصرية بأسواق دول غرب أفريقيا تعد ترجمه للعلاقات الاقتصادية الوطيدة التي تربط مصر والمغرب وتعكس ثقة الدولة المصرية في المؤسسات المصرفية المغربية وكذا حرصها على تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر والمغرب ودول غرب أفريقيا وأضافت الوزيرة أن السوق المغربي يعد أحد أهم الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية بمنطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا، مشيرة إلى أن إجمالي الصادرات المصرية لدولة المغرب بلغ العام الماضي نحو ٤٦٨ مليون دولار كما بلغ إجمالي الصادرات المصرية خلال الـ ٥ أشهر الأولى من العام الجاري ٢٦٥ مليون دولار.

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع وزير السياحة والآثار الاستعدادات الخاصة بالمشاركة المصرية بمعرض إكسبو دبي ٢٠٢٠



استقبلت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والسياسة والآثار بمقر الوزارة لبحث مستجدات الترتيبات الخاصة بالمشاركة المصرية في معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠ المقرر عقده خلال شهر أكتوبر المقبل ويستمر لمدة ٦ أشهر. وقد شارك في الاجتماع الدكتور/ أحمد مغاوري، رئيس التمثيل التجاري والمفوض العام للمشاركة المصرية بإكسبو دبي ٢٠٢٠، والسيدة/ لمياء كامل، مساعد وزير السياحة والآثار لشؤون الترويج، والدكتور/ الطيب عباس مساعد الوزير لشؤون المتحف الكبير، والسيدة/ نيفين نزار، معاون الوزير لتطوير الخدمات في المواقع الأثرية.

وقالت الوزيرة أن هذا اللقاء يأتي في إطار التنسيق والتعاون بين الوزارة وكافة أجهزة الحكومة لإنجاح المشاركة المصرية في معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠ لتعكس مكانة مصر وثقلها على الساحتين الإقليمية والدولية، خاصة وزارة السياحة والآثار لما تمتلكه من إمكانات وخبرات كبيرة في هذا المجال وبصفة خاصة بعد تنظيم موكب المومياوات الملكية الذي ساهم في رفع سقف توقعات الدول المشاركة في معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠ والجمهور حول العالم عما ستقدمه مصر خلال المعرض، لافتة إلى أن الدكتور/ مصطفى مدبولي أشاد بالجناح المصري بالمعرض ووجه بتقديم كافة أوجه الدعم له ليحقق الأهداف المنشودة للجناح المصري بالمعرض التي تتضمن إبراز مفهوم التكامل مع العالم لتحقيق مستقبل أفضل، من خلال مبادرات مصر التنموية العملاقة في كافة مناحي الحياة. وأوضحت جامع أنه سيتم تقديم مصر في المعرض كوجه استثمارية رانجة

نشهد توقيع إنفاقية شراكة بين جمعية المصدرين المصريين والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل الأعمال لتعزيز مشاركة رواد الأعمال ببرنامج حاضنة التصدير

زيادة في معدلات الصادرات ومن ثم زيادة معدلات التوظيف من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن جانبه أوضح المهندس/ هاني سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إن هذا التعاون يأتي استجابة للظروف التي فرضتها جائحة كورونا لتمكين المصدرين المصريين من الحصول على الأدوات اللازمة لدخول أسواق جديدة وبناء القدرات التصديرية لرواد الأعمال، من متطلبات التصدير الإلكتروني وأهميته لاستهداف العملاء المحتملين حول



شهدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة توقيع اتفاقية شراكة بين جمعية المصدرين المصريين والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل الأعمال لتعزيز مشاركة رواد الأعمال ببرنامج أكسبولنيك حاضنة التصدير وذلك تحت مظلة برنامج جسور التجارة العربية والأفريقية بقيمة ٦٠ ألف دولار، وقع الاتفاق المهندس/ هاني سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمهندس/ خالد الميقاتي، رئيس مجلس إدارة جمعية المصدرين المصريين «أكسبولنيك».

وقالت الوزيرة إن هذا الاتفاق يستهدف إتاحة فرصة أكبر عدد ممكن من رواد الأعمال والراغبين بالتصدير عبر برنامج أكسبولنيك حاضنة التصدير الذي يستهدف بناء القدرات التصديرية في مصر وخلق فرص العمل، والتنمية والاقتصادية الشاملة على المدى الطويل، مشيرة إلى أن البرنامج يتوافق مع الأهداف الرئيسية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التي أنشئت لتحقيق تنمية التجارة في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي والتي ستسهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الحلول التجارية للدول الأعضاء بالمنطقة العربية والأفريقية.

وأوضحت جامع أن برنامج حاضنة التصدير الذي تنظمه جمعية المصدرين المصريين «أكسبولنيك» بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية ومركز تدريب التجارة الخارجية التابع للوزارة من أهم البرامج الأكاديمية العملية التي أثبتت نجاحا كبيرا في تطوير مهارات المصدرين الجدد واصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وتعزيز قدراتهم التصديرية وتعلم أفضل الممارسات لبناء فريقهم والتطوير من منتجاتهم، ليتمكنوا من النفاذ

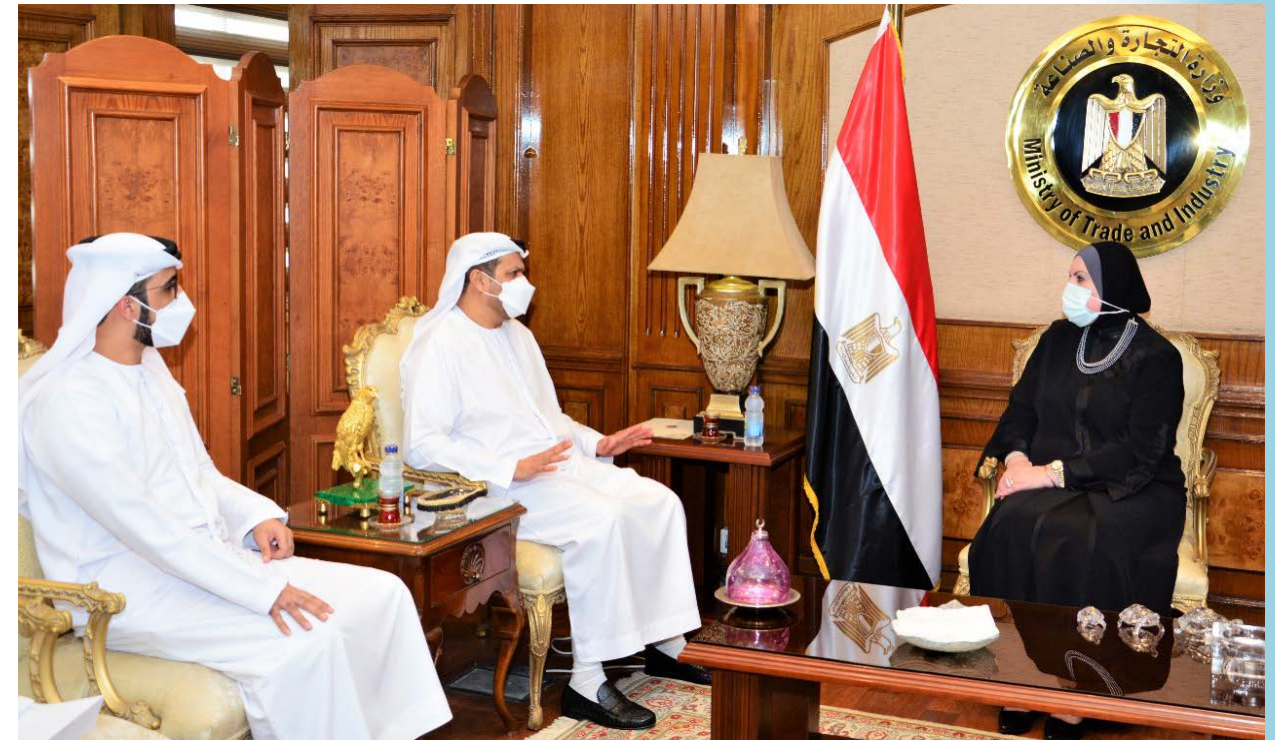
إلى الأسواق المستهدفة إقليميا وعالميا، لافتة إلى أن الشراكة بين وزارة التجارة والصناعة والقطاع الخاص المتمثل في جمعية المصدرين المصريين «أكسبولنيك» تعمل على تنظيم وإدارة برامج ترويج وتنمية الصادرات المصرية على المستوى العالمي ووضع الحلول المتكاملة للنفاذ إلى الأسواق العالمية وتذليل كافة العقبات التي تواجه المصدرين أثناء عملية التصدير وذلك من خلال تنظيم برامج تدريبية عديدة تعمل على رفع الوعي التصديري لدى المصدرين.

ولفتت إلى أن الوزارة تستهدف مد جسور التواصل بين مصر والدول الأفريقية ودول المنطقة العربية وذلك لدعم مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي لوصول الصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا، مشيرة في هذا الصدد إلى أنه قد تقرر تشكيل المجلس الأعلى للتصدير برئاسة السيد رئيس الجمهورية الأمر الذي يؤكد اهتمام الدولة بملف التصدير ووضعها على رأس أولوياتها باعتباره مشروعا قوميا، خاصة مع إعلان الحكومة عن برنامج الإصلاح الهيكلي الذي يتضمن عملية الإصلاح الهيكلي في القطاع الصناعي بهدف زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تحقيق

العالم وبخاصة السوق الأفريقي إلى جانب أدوات التصدير الإلكتروني، والتعرف على اتجاهات التصدير المستقبلية والتعامل مع مختلف القضايا المتعلقة بالشحن، والجمارك، والعقود الإلكترونية، والمعاملات»، مشيرة إلى أن هذا الاتفاق يأتي تحت مظلة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية ويعكس حرص المؤسسة على النهوض بقدرتها المجتمعية التجاري بوجه عام من خلال توفير أدوات بناء القدرات اللازمة لهم والتي من شأنها أن تمكن الشركات المصدرة من خوض غمار السوق العالمي بنجاح.

وأضاف سنبل أن المؤسسة ستلتزم بموجب الاتفاق بوضع الشعار الخاص بجمعية «أكسبولنيك» وشعار «برنامج حاضنة التصدير» على الموقع الإلكتروني للمؤسسة والحملات الاعلانية على صفحات فيسبوك ولينكدان للمؤسسة وبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية كذلك كافة المواد الدعائية والتسويقية والتغطيات الإعلامية للأنشطة التي ينظمها أو تمويلها المؤسسة في مجال التدريب وبناء القدرات، فضلا عن الترويج لبرنامج حاضنة التصدير في أوساط مجتمع الأعمال المصري من خلال المكتب الإقليمي للمؤسسة في القاهرة.

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع سفير الإمارات لدى مصر سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين



التقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بالدكتور/ حمد سعيد الشامسي سفير دولة الإمارات العربية المتحدة الجديد لدى مصر، حيث تناول اللقاء تعزيز سبل التعاون بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات وعلى رأسها التعاون الاقتصادي والاستثماري.

وقالت الوزيرة إن اللقاء استعرض أهمية تحقيق أقصى استفادة من علاقات الأخوة التي تربط القيادة السياسية بمصر والإمارات ودفعهما لأوجه التعاون الاقتصادي المشترك الأمر الذي ساهم في نقل العلاقات الثنائية بين البلدين إلى آفاق أرحب وبصفة خاصة في قطاعات التجارة والصناعة والاستثمار، مشيرة إلى أهمية البناء على العلاقات القوية التي تربط البلدين حكومة وشعباً وترجمتها لمشروعات كبرى تعود بالنفع على الشعبين الشقيقين وتدعم الاقتصاديين المصري والإماراتي على حد سواء.

وأضافت جامع أن الإمارات تمثل أكبر شريك تجاري لمصر بمنطقة الشرق الأوسط حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٤ مليارات و١١١ مليون دولار مقابل ٣ مليارات و٣٥٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩، كما بلغ إجمالي الصادرات المصرية للسوق الإماراتي خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٢ مليار و٨٨٢ مليون دولار مقابل ٢ مليار و٥١ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩، لافتة إلى أن الإمارات تعد أكبر مستثمر أجنبي بالسوق المصري حيث تسهم في مشروعات يتجاوز رأسمالها ٧ مليارات دولار.

ومن جانبه أكد الدكتور/ حمد سعيد الشامسي سفير دولة الإمارات العربية المتحدة الجديد لدى مصر حرص بلاده على تعزيز وأصبر التعاون مع مصر خاصة في ظل العلاقات الاستراتيجية الوثيقة بين البلدين والتي تستند إلى تاريخ طويل من العلاقات الأخوية بين البلدين، مشيراً إلى أن هذه العلاقات شهدت

تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية في عدة قطاعات رئيسية لا سيما في المجالين الاقتصادي والتجاري.

كما أشاد السفير بالنهضة الحديثة التي تشهدها مصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي في مختلف المناحي والتي تضمنت مبادرات ومشروعات عملاقة وعلى رأسها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة الذي سيكون نموذجاً يحتذى على المستوى الإقليمي والدولي.

وأشار الشامسي إلى أن نجاح الحكومة المصرية في احتواء أزمة انتشار فيروس كورونا وعدم اللجوء للإغلاق الكامل على غرار ما حدث في العديد من دول العالم يمثل تجربة فريدة تسعى العديد من الدول حالياً لتبنيها بهدف الحفاظ على استمرار دوران عجلة الإنتاج وتحقيق مؤشرات نمو إيجابية وبصفة خاصة في مجال التصدير.

و نصد قراراً بتعديل رسم الصادر على صامرات الأسمدة الأزونية بواقع ٢٥٠٠ جنيه للطن لمدة عام



اعادة النظر في الرسم المقرر. وأشارت جامع إلى أن رسم الصادر المقرر على الأسمدة الأزونية ينظم عمليات تصديرها ويوفر الحصص الشهرية المقررة لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي لتلبية احتياجات السوق المحلي وتسهيل حصول الفلاح على الكميات اللازمة للزراعة، لافتة إلى أن الشركات التي ستلتزم بتوريد حصتها المقررة سيسمح لها بتصدير نفس الكميات بدون رسم الصادر، وسيقتصر سداد الرسم المفروض على الكميات الإضافية للحصة المقرر توريدها لوزارة الزراعة

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً باستمرار فرض رسم صادر على صادرات الأسمدة الأزونية المنصوص عليه بالقرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢١ على أن تعدل فية الرسم لتكون بواقع ٢٥٠٠ جنيهاً للطن. وقالت الوزيرة إن القرار - والذي يعمل به لمدة عام اعتباراً من تاريخ نشره بالوقائع المصرية - جاء نتيجة للمتابعة الدورية التي تجريها أجهزة الوزارة للأسعار العالمية للأسمدة حيث تلاحظ حدوث ارتفاع كبير في الأسعار خلال الـ ٣ شهور الماضية وهو الأمر الذي استوجب

في إطار تنفيذ المرحلة الثانية من مبادرة السداد الفوري للمصدرين صندوق تنمية الصادرات يصدر ١١٨٦ شهادة للمصدرين بإجمالي مساندة ٤.٦ مليار جنيه



رد الأعباء التصديرية المستحقة للشركات المصدرة، لافتة إلى أن رد مستحقات المصدرين لدى الصندوق سيسهم بشكل كبير في زيادة قدراتهم الإنتاجية

وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية خاصة في ظل أزمة فيروس كورونا.

جدير بالذكر أن مبادرة السداد الفوري هي مبادرة أطلقتها وزارة التجارة والصناعة والمالية بالتنسيق مع البنوك وتتيح سداد نسبة ٨٥٪ من إجمالي قيمة المستحقات فوراً، بدلاً من سدادها على أقساط قد تستغرق عدة سنوات، الأمر الذي يسهم في توفير السيولة النقدية لتمكين الشركات المصدرة من الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها والحفاظ على العمالة.

في إطار تنفيذ المرحلة الثانية من مبادرة السداد الفوري للمصدرين، أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن صندوق تنمية الصادرات أصدر حتى الآن ١١٨٦ شهادة لعدد ٩٢٥ شركة مصدرة بإجمالي مساندة بلغت ٤,٦ مليار جنيه وبصافي ٤,٣ مليار جنيه بعد استقطاع كافة المديونيات الضريبية ومديونيات الغاز، حيث بلغ عدد الشركات المتقدمة ١٦٠١ شركة.

وأشارت إلى أن هذه الشهادات تصدر عن الملفات المستفيدة من المبادرة والتي تمت الموافقة من قبل على مد أجلها من ٣١ يناير ٢٠٢١ إلى نهاية شهر أبريل الماضي وذلك بهدف التيسير على الشركات المصدرة وتعظيم استفادتها من المبادرة، لافتة في هذا الإطار إلى أن إجمالي ما تم صرفه من الصندوق بلغ حوالي ٢٧ مليار جنيه منذ إطلاق مبادرات الحكومة لسداد المستحقات المتأخرة للشركات المصدرة.

وأوضحت جامع أن إتاحة هذه المستحقات المالية تأتي تنفيذاً للتوجهات الرئاسية بدعم ومساندة القطاع التصديري، وسرعة

المراكز التكنولوجية تنظم الحفل الختامي لجائزة الابتكار الصناعي ٢٠٢٠... و٤ شركات مبنكرة نفوز بالجائزة

جائزة ابتكر 2020



التي تقوم الشركات بتطويرها وتنفيذها. وفي ختام الحفل تم الاعلان عن ٤ شركات فائزة بالجائزة وهي شركة اكترو مصر المتخصصة في تصنيع أنظمة الشدات والسقالات، وشركة فيوتك المتخصصة في تصنيع وتصميم منتجات الإضاءة، وشركة بور لوك المتخصصة في توصيلات السلامة الكهربائية، وشركة العربي وهي إحدى شركات مجموعة العربي.

قسم التعاون التنموي بالسفارة الألمانية بالقاهرة أهمية الابتكار للشركات الصغيرة والمتوسطة وتأثيره على نمو الاقتصاد وذلك لمساهمة الابتكار الصناعي بشكل كبير في النمو الاقتصادي خاصة في أوقات الأزمات، لافتا الى أن البحث عن أفكار وفرص جديدة أمرًا ضروريًا لتنمية الأعمال التجارية واستدامتها، وأهمية إضفاء الطابع المصري على الابتكارات

تحت رعاية السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة نظمت المراكز التكنولوجية التابعة للوزارة- عبر تقنية الفيديو كونفرانس- بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ واتحاد الصناعات المصرية الحفل الختامي لجائزة الابتكار الصناعي ٢٠٢٠ بهدف تشجيع الشركات التي لديها القدرة على الابتكار وذلك بغرض نشر الوعي بثقافة الابتكار ودورها في النمو الصناعي.

وقال الاستاذ/ أحمد رضا، معاون الوزير لشئون الصناعة والمشرف العام على المراكز التكنولوجية ان هذا الحدث يأتي في إطار استراتيجية الابتكار في الصناعة بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة ومشروع تنمية القطاع الخاص والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع وكالة التعاون الألماني بهدف تعزيز دور الابتكار في تحسين تنافسية الصناعة المصرية وزيادة قيمتها المضافة، فضلا عن تشجيع ريادة الأعمال، وإنشاء مشروعات صناعية جديدة، وتوفير فرص عمل منتجة للشباب.

وأوضح رضا ان الابتكار الصناعي هو الطريق نحو مواكبة الثورة الصناعية الرابعة في ظل التحولات التي يشهدها العالم في جميع المجالات نتيجة الأفكار الجديدة المبتكرة، وأصبح على الشركات الصناعية تشجيع الابتكار الصناعي والعمل على الاستعانة بمختلف التقنيات.

وأضاف ان الابتكار يعد أداة أساسية لتحقيق أهداف مبادرة حياة كريمة من خلال الارتقاء بالمجتمعات وتحسين الظروف المعيشية للمواطن المصري، وهو أيضا محرك للنمو الاقتصادي، وللإنتاجية والكفاءة، ويساعد في إيجاد فرص عمل. ومن جانبه أكد السيد/ أوفى جيلين، رئيس

بحضور وزراء الصناعة والتنمية المحلية والبيئة وقطاع الأعمال والإنتاج الحربي توقيع عقد إنتاج ونصنيع أول أونوبيس كهربائي مصري



القيادة السياسية وتوجهات الحكومة المصرية للتوسع في تصنيع المركبات الكهربائية في مصر وذلك في إطار المبادرة الرئاسية التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال افتتاحه لفعاليات المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل واحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة مطلع العام الجاري، مشيرة الى أهمية تعزيز التعاون الصناعي المشترك بين الحكومة ومختلف الشركات العالمية والوطنية العاملة في مجال إنتاج المركبات بالسوق المصري لتوطين هذه الصناعة المتطورة ونقل كافة الخبرات والتكنولوجيات العالمية المطبقة في هذا الصدد للصناعة المحلية.

في مصنع ٢٠٠ الحربي وشركة صناعة وسائل النقل MCV، وذلك بحضور وزراء التنمية المحلية والبيئة وقطاع الأعمال العام والإنتاج الحربي ومحافظ القاهرة. وقالت الوزيرة ان المركبات الكهربائية تتمتع بمميزات تنافسية كبيرة تشمل انخفاض تكلفة الوقود وعمليات الصيانة وهو ما يؤولها للحصول على حصة سوقية كبيرة بالسوق المصري خلال المرحلة المقبلة، مشيرة الى ان البدء في عملية الإنتاج يؤول مصر لتصبح مركزا إقليميا لصناعة وتصدير هذه النوعية من السيارات للاسواق الإقليمية واسواق دول القارة الأفريقية. وأشادت جامع بالدور الهام لوزارة الإنتاج الحربي في تنفيذ توجيهات

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان إنتاج أول أتوبيس كهربائي مصري بالتعاون بين وزارة الإنتاج الحربي ومصنع MCV يمثل خطوة هامة للتحويل نحو الطاقة النظيفة والحد من الانبعاثات الضارة للمركبات التقليدية بهدف الحفاظ على البيئة وتقليل الاحتباس الحراري، مشيرة الى حرص الوزارة على تقديم كافة أوجه الدعم للمبادرات الهادفة لتوطين صناعة المركبات الكهربائية بالسوق المصري والتي تمثل توجهها عالميا خلال المرحلة الحالية. جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة في فعاليات مراسم توقيع عقد إنتاج وتصنيع أول أتوبيس كهربائي مصري بين الهيئة القومية للإنتاج الحربي ممثلة

خلال لقاء وزير التجارة والصناعة بأعضاء لجنة الصناعة بمجلس النواب يفين جامع: حريصون على التعاون والتنسيق مع كافة الوزارات والجهات صاحبة الولاية على الأراضي لتنظيم عملية إتاحة الأراضي للأنشطة الصناعية



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على التنسيق والتعاون مع كافة الوزارات والجهات صاحبة الولاية على الأراضي وبصفة خاصة للأنشطة الصناعية بهدف تنظيم عملية إتاحة الأراضي للقطاع الصناعي، خاصة وأن هذه الأراضي تمثل أحد العناصر الأساسية لتنفيذ خطة الوزارة للتنمية الصناعية المستدامة.

وقالت إن لجان حصر الأراضي الصناعية مستمرة في عملها وتقوم بمراجعة تخصيص كافة الأراضي في مختلف محافظات مصر سواء كانت ولايتها لهيئة التنمية الصناعية أو المحافظات أو هيئة المجتمعات العمرانية

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة في الجلسة التي عقدها لجنة الصناعة بمجلس النواب برئاسة النائب معتمد محمود وبحضور اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزارة للاتصال المؤسسي إلى جانب ممثلين عن وزارتي التنمية المحلية والإسكان

وأشارت الوزيرة إلى أنه بصدد اللائحة التنفيذية لقانون التنمية الصناعية فإن الوزارة تسعى جاهدة لتيسير الإجراءات على كافة المستثمرين بهدف تعزيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، مؤكدة في هذا الإطار إلى حرص الوزارة على التعاون والتنسيق مع كافة الجهات لتوفير بيئة صناعية جاذبة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

وفي ردها على ما أثاره أحد النواب عن محافظة الجيزة بوجود مشكلات لدى ٣٠٨ مصنع ترغب في تفتين أوضاعها

ولديها مشكلات مع بعض الأجهزة غير التابعة لوزارة التجارة والصناعة أشارت جامع إلى أنها ستقوم بتكليف فرع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمحافظة الجيزة بتشكيل لجنة عاجلة لمراجعة موقف هذه المصانع خاصة وأنها مصانع صغيرة وينطبق عليها منظومة الحوافز الجديدة الواردة بالقانون الجديد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

ومن جانبه أكد النائب/ معتمد محمود رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب أن هذا الاجتماع تم عقده لبحث فض التشابكات بين الوزارات صاحبة الولاية على الأراضي خاصة وأن قانون ٩٥ لسنة ٢٠١٨ والذي صدرت لائحته التنفيذية مؤخراً قد منح هيئة التنمية الصناعية ولاية هذه الأراضي مشيراً إلى أن تعدد الولاية على الأراضي يمثل عائق كبير أمام حركة الاستثمار في مختلف القطاعات الصناعية

وبدوره أوضح اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن الهيئة لا تالوا جهوداً في مساندة كافة القطاعات الصناعية سواء فيما يتعلق بإتاحة الأراضي وترفيقها أو تسهيل إجراءات التراخيص، مشيراً في هذا الإطار إلى أن هناك لجان متعددة من الهيئة متواجدة حالياً في العديد من المحافظات لمتابعة أعمال حصر الأراضي وكذا الوقوف على التحديات التي تواجههم وذلك بمشاركة وتمثيل من مجتمع الصناعة

بحضور عدد من القيادات

عقد الاجتماع الخامس للجنة العليا للجودة لمراجعة الإدارة و متابعة نطبيق نظام الجودة بالوزارة



في إطار التحضير للمراجعة الدورية الثانية للشركة المانحة لشهادة الأيزو في مجال نظم إدارة الجودة وفقاً لمتطلبات المواصفة القياسية الدولية «أيزو ٩٠٠١/٢٠١٥» بناء على تعاهد الوزارة مع شركة أنظمة التسجيل المتحدة - مصر (URS-EGYPT) المعتمدة لدى هيئة الاعتماد البريطانية (UKAS) والمجلس الوطني للاعتماد (ايجاك) وذلك لتنفيذ مراجعة تقييم نظام إدارة الجودة وفقاً لمتطلبات المواصفة الدولية للإدارات العامة والمركزية مجال التطبيق بديوان عام الوزارة وتشمل الإدارات المركزية للتفتيش والرقابة، الموارد البشرية، الشؤون المالية وكذا الإدارة العامة لخدمة المواطنين، الإدارة العامة للسكرتارية الإدارية بمكتب الوزير، تم عقد الاجتماع الخامس للجنة العليا للجودة لمراجعة الإدارة وذلك يوم الإثنين الموافق ٢٠٢١/٥/٣١ بمقر الوزارة بمدينة نصر بحضور عدد من قيادات الوزارة ومنهم: أ. علي أمين رئيس قطاع الأمانة العامة، أ. ياسر

جابر رئيس الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين وعدد من السادة مديري عموم الإدارات مجال التطبيق بالوزارة والذي تم خلاله التتويه عن موعد المراجعة الدورية السنوية الثانية للشركة المانحة والمقرر عقدها يومي ٢٨، ٢٩ يوليو القادم لتجديد صلاحية شهادة الأيزو.

وقد أكد الأستاذ / سيد عبد العزيز رئيس الإدارة المركزية للتفتيش والرقابة وممثل الإدارة العليا للجودة على ضرورة بذل المزيد من الجهد من أجل الحفاظ على استمرارية وتحسين كفاءة وفاعلية نظام إدارة الجودة بديوان عام الوزارة باعتبار أن نظام إدارة الجودة هو مجموعة من المبادئ والمتطلبات التي ترسخ ثقافة ومنهج عمل يمثل الأساس لنجاح تطبيق أي مبادئ ومعايير أخرى تستهدف تطوير الجهاز الإداري للدولة وإدارته طبقاً لمبادئ ومعايير الحوكمة. وفي إطار الاستعداد لإجراء المراجعة الدورية السنوية الثانية تم تنفيذ برنامج للمراجعة الداخلية على الإدارات

المركزية والعامة مجال تطبيق نظام إدارة الجودة خلال الفترة من ٢٢-٢٤ مارس ٢٠٢١ لمتابعة موقف تطبيق نظام الجودة بهذه الإدارات ومدى فاعليته، وكذا متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارات مجال التطبيق لتصويب حالات عدم المطابقة الناجمة سواء عن المراجعة الدورية السنوية الأولى للشركة المانحة التي تمت في أغسطس الماضي أو المراجعات الداخلية التي تتم من قبل فريق الجودة بالإدارة العامة لرقابة الجودة.

7 سنوات
من
الانجازات

في قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية

انجازات التجارة والصناعة خلال الفترة
من يوليو ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠٢١

حظي قطاع الصناعة على مدى السنوات الـ ٧ الماضية باهتمام غير مسبوق من الإدارة المصرية وعلى رأسها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي والذي أولى هذا القطاع أولوية رئيسية ليس لكونه قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر فحسب وإنما لأنه أحد أهم الدعامات لتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل وتشغيل الشباب وزيادة دخل المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم. هذا الاهتمام الملحوظ كان له أكبر الأثر في تحقيق قفزات وتطورات نوعية في قطاع الصناعة المصرية سواء على مستوى التشريعات أو الاستثمارات الجديدة والتوسعات الأفقية والرأسية في المدن والمناطق الصناعية فضلاً عن ارتفاع مؤشرات الصادرات لكافة القطاعات الصناعية.

وقد حظي قطاع التجارة الخارجية باهتمام كبير أيضاً من القيادة المصرية حيث شهدت مؤشرات التجارة الخارجية لمصر تحسناً ملحوظاً خاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات التصدير وتراجع الواردات ومن ثم

تحقيق تطور ايجابي في مؤشرات الميزان التجاري لمصر مع دول العالم وقد بلغ إجمالي الصادرات السلعية المصرية في عام ٢٠١٥ حوالي ١٨,٦ مليار دولار ارتفعت مع نهاية عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢٥,٣ مليار دولار، بينما شهدت الواردات السلعية المصرية من دول العالم تراجعاً ملحوظاً حيث بلغت في عام ٢٠١٥ حوالي ٧٢ مليار دولار مقابل ٦٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وقد ساهمت هذه المؤشرات الإيجابية في اصلاح الخلل في الميزان التجاري لمصر مع دول العالم والذي بلغ في نهاية عام ٢٠٢٠ حوالي ٣٨,٣ مليار دولار مقارنة بـ ٥٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤.

كما جاءت مؤشرات الربع الأول من عام ٢٠٢١ لتؤكد استمرار الزيادة في معدلات التصدير بنسبة ٦٪ حيث بلغ إجمالي الصادرات ٧ مليار و٤٣٨ مليون دولار مقارنة بنحو ٦ مليار و٩٩٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠. وأكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان برنامج الإصلاح الاقتصادي

الشامل الذي تبناه فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه مسئولية الرئاسة في يوليو من عام ٢٠١٤ قد جعل من مصر بمكانتها وموقعها الاستراتيجي المعزز بعوامل الاستقرار والمناخ الاستثماري الجاذب قبلة للاستثمار وبصفة خاصة في القطاع الصناعي والذي يعد قاطرة التنمية للاقتصاد المصري حيث يساهم بحوالي ١٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكذا بنسبة ٢٨,٢٪ من إجمالي العمالة المصرية.

وأشارت إلى ان الرئيس دائماً ما يوجه الحكومة بأهمية استمرار الجهود الداعمة لقطاع الصناعة الوطنية كنهج استراتيجي ثابت للدولة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوطين الصناعة ونقل التكنولوجيا الحديثة، وسد الفجوة بين الصادرات والواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من العديد من مدخلات الإنتاج، بما يلبي الطموح غير المحدود للدولة المصرية في التطور الصناعي والتقدم والتنمية، وكذلك توفير فرص عمل جديدة حالياً ومستقبلياً،

نيفين جامع
توجيهات الرئيس
ساهمت في
زيادة الاعتماد
على الصناعة
الوطنية لتلبية
احتياجات
المشروعات
القومية

انشاء ٣ مدن صناعية
جديدة... و١٧ مجمع
صناعي للصناعات
الصغيرة بـ ١٥ محافظة
بنكلفة استثمارية ١٠
مليار جنيه

وقد جاءت أهم القرارات المتعلقة بالقطاع الصناعي على النحو التالي :

صناعي مشروط لضمان جدية المشروع بما يتوافق مع قانون التراخيص الصناعية الجديد ويسهم في مواجهة ظاهرة استيراد المصنعين لمستلزمات الإنتاج بغرض الاتجار

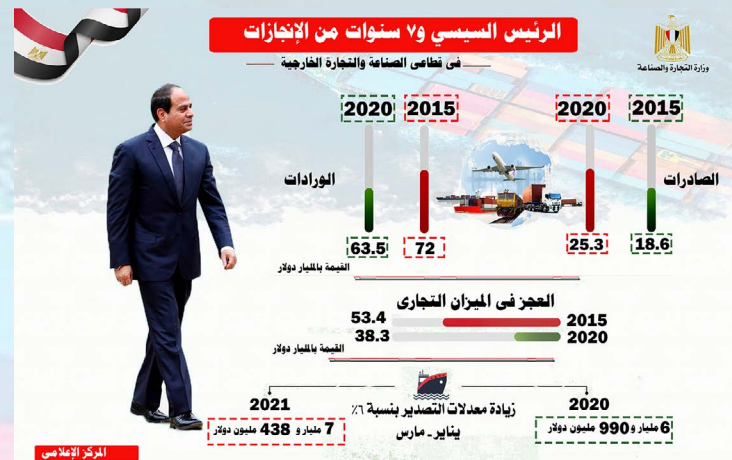
- * إطلاق البرنامج القومي لتحويل وإحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة
- * توقيع اتفاقية إنشاء المنطقة الصناعية الروسية بمحور قناة السويس بين مصر وروسيا بمنطقة شرق بورسعيد على مساحة ٥,٢٥ مليون متر مربع بنظام حق الانتفاع
- * توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة وبين شركة إيه بي بي العالمية يستهدف تعزيز التعاون المشترك في مجال التدريب الفني والمهني وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي من خلال تطوير الامكانيات الفنية والتدريبية بـ ٥ مراكز تدريب تابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية وتحسين كفاءة الطاقة بمنشأتين صناعيتين.
- * توقيع مصر ممثلة في وزارة التجارة والصناعة وألمانيا ممثلة في وزارة الشؤون البرلمانية وثيقة مشتركة لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين في مجالات الصناعة والسياسات التجارية والاستثمار والطاقة والبيئة والنقل والبنية التحتية والسياحة.
- * بدء تصنيع الأتوبيسات ذات الطابقين المكيفة والمنتجة محليا لصالح هيئة النقل العام والتي تم تشغيلها داخل شوارع وضواحي مدينة القاهرة.

الموردين المحليين

- * إصدار قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية ولائحته التنفيذية والمذان جعلاً من الهيئة العامة للتنمية الصناعية هيئة عامة اقتصادية لها شخصية اعتبارية مستقلة تابعة لوزارة الصناعة وتكون مسنولة عن تنظيم النشاط الصناعي في جمهورية مصر العربية، وهو الأمر الذي يتيح للهيئة تنظيم النشاط الصناعي ومنحها وحدها سلطة إصدار التراخيص وتخصيص وترفيق الأراضي الصناعية في مصر.
- * إصدار حزمة تيسيرات غير مسبوقه لتسهيل حصول صغار المستثمرين على المجمعات الصناعية المتخصصة شملت تخفيض سعر كراسة الشروط من ٢٠٠٠ جنيه للكراسة إلى ٥٠٠ جنيه و ٣٠٠٠ جنيه في بعض الحالات، وكذا إلغاء التكاليف المعيارية لدراسة الطلبات، وتكاليف مقابل تقديم العروض فضلا عن تخفيض قيمة جديده الحجز من ٥٠ ألف جنيه إلى ١٠ آلاف جنيه، ومد فترة الإيجار للوحدة من ٥ سنوات سابقا إلى ١٠ سنوات بالإضافة إلى إتاحة حصول مستثمر واحد على ٨ وحدات بدلا من ٤ وحدات سابقا وإلغاء نظام التوكيلات.
- * إصدار قرار بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالسجل الصناعي ويتضمن إلغاء السجل الصناعي المؤقت، وإتاحة إصدار سجل

إصدار قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية وإصدار لائحته التنفيذية

- * إطلاق أول خريطة متكاملة للاستثمار الصناعي في مصر وتشمل ٢٧ محافظة
- * إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية والتي تلزم الجهات المعنية بالتعاقد على منتجات محلية وإعداد دليل ارشادي حول القانون ولائحته التنفيذية وتوزيعه على المنتجين والصناع وإتاحتها على الوسائل الالكترونية للتعريف باحكامها.
- * تقديم حزمة من التيسيرات على قيمة التكاليف المعيارية لخدمات هيئة التنمية الصناعية تشمل تخفيض التكاليف بنسبة ٧٥٪ لمشروعات الصناعات الصغيرة و ٥٠٪ لمشروعات الصناعات المتوسطة وإعفاء كامل من قيمة التكاليف للحصول على الموافقة النهائية داخل المناطق الصناعية وإعفاء الصناعات الصغيرة بنسبة ٩٠٪ والصناعات المتوسطة بنسبة ٨٠٪ من قيمة تكاليف تحديد الارتفاعات للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة وإعفاء مشروعات الصناعات الصغيرة بنسبة ٥٠٪ من قيمة تكاليف تحديد الارتفاعات للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة
- * إطلاق البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي والذي يستهدف الارتقاء بتنافسية الصناعة المصرية وإحلال المنتجات الوطنية محل المستوردة وإيجاد قاعدة صناعية من



الأثاث الجديدة بمساحة ٣٣١ فدان (تم افتتاحها) وكذا افتتاح مدينة الدوا بمنطقة الخانكة على مساحة ١٨٠ ألف متر مربع بالإضافة إلى افتتاح المرحلة الأولى من مجمع صناعات الغزل والنسيج بمنطقة الروبيكي على مساحة ٤٣٠ فدان فضلا عن إنشاء ٥ مناطق صناعية بنظام المطور الصناعي بواقع ٣ مناطق صناعية بمدينة السادات ومنطقتين بمدينة العاشر من رمضان

- * ٢٠٢١: ٧ مليار و ٤٣٨ مليون دولار
- * ٢٠٢٠: ٩٩٠ مليون دولار
- * زيادة معدلات التصدير بنسبة ٧٪
- * يناير - مارس

البلاستيكية.

- * مجمع رغدة بالبحر الأحمر: بإجمالي عدد وحدات بلغ ٢١٨ وحدة تستهدف أنشطة الصناعات الغذائية، والهندسية، والكيماوية، ومواد البناء الديكور.
- * المجمع الصناعي بالمطاهرة بالمنيا: بإجمالي عدد وحدات بلغ ٦٨ وحدة في الصناعات الغذائية، الهندسية، الكيماوية.



الصادرات

- * مجمع رغدة بالبحر الأحمر: بإجمالي عدد وحدات بلغ ٢١٨ وحدة تستهدف أنشطة الصناعات الغذائية، والهندسية، والكيماوية، ومواد البناء الديكور.
- * المجمع الصناعي بالمطاهرة بالمنيا: بإجمالي عدد وحدات بلغ ٦٨ وحدة في الصناعات الغذائية، الهندسية، الكيماوية.

وأوضحت جامع ان التنمية الشاملة التي ارسي دعائمها الرئيس السيسي والمتمثلة في المشروعات القومية الكبرى وسلسلة المدن الجديدة الجاري تنفيذها، وكذلك المشروعات المستقبلية على المدى القريب، وأبرزها مشروع تطوير الريف المصري ومبادرة حياة كريمة ، تمثل فرصة ذهبية للصناعة المصرية حيث وجه فخامته بأن يتم توريد احتياجات هذه المشروعات من الصناعة الوطنية ، وهو الأمر الذي يعكس حرص الرئيس على تشجيع الاعتماد على الصناعة الوطنية ومن ثم زيادة معدلات الإنتاج الصناعي وإتاحة المزيد من فرص العمل امام الشباب .

وقد استهدفت الوزارة من خلال هيئة التنمية الصناعية إقامة ١٧ مجمع صناعي بـ ١٥ محافظة علي مستوى الجمهورية بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت حوالي ١٠ مليار جنيه، بإجمالي وحدات صناعية يبلغ عددها ٥٠٤٦ وحدة، توفر نحو ٤٨ ألف فرصة عمل مباشرة، وفي ذلك الإطار، فقد تم الانتهاء من إنشاء وتخصيص ٤ مجمعات صناعية بنسبة ١٠٠٪ وبدات المصانع العمل بها فعليا، وهي:

المجمع الصناعي بمدينة السادات بالمنوفية: بإجمالي وحدات بلغ ٢٩٦ وحدة بمساحات تتراوح بين ٣٠٠ إلى ٧٢٠ متر، تستهدف الأنشطة الإنتاجية في الصناعات الدوائية، الهندسية، والغذائية. المجمع الصناعي بمحافظة بورسعيد (جنوب الرسوة): بإجمالي عدد وحدات بلغ ١١٨ وحدة بمساحات تتراوح بين ٣٠٠ إلى ٨٤٠ متر تستهدف أنشطة إنتاجية متنوعة من بينها الصناعات الكيماوية، والهندسية، والغذائية، والغزل والنسيج.

المجمع الصناعي بمدينة بدر بالقاهرة: بإجمالي عدد وحدات بلغ ٨٧ وحدة بمساحات تتراوح بين ٦٨٠ إلى ١٣٦٠ متر، تستهدف الأنشطة الإنتاجية في الصناعات الغذائية - الهندسية - الكيماوية.

المجمع الصناعي بمرغم ١ بالإسكندرية: بإجمالي عدد وحدات بلغ ٢٣٨ وحدة مخصصة للصناعات البلاستيكية.

ولفتت جامع الى انه استكمالاً لخطة إنشاء المجمعات الصناعية فقد قامت الوزارة خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٠ بطرح عدد ٧ مجمعات، بإجمالي عدد وحدات بلغ ١٦٥٧ وحدة بمحافظات الإسكندرية والبحر الاحمر والغربية وبنى سويف والمنيا وسوهاج والاقصر وذلك بمساحات تتراوح ما بين ٤٨ متر إلى ٧٩٢ متر وفقا لنوع الأنشطة المستهدفة، وذلك على النحو التالي:

- * مجمع مرغم ٢ بالإسكندرية: بإجمالي عدد وحدات ٢٠٤ وحدة مخصصة للصناعات

وجاءت أهم القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية على النحو التالي

«جيترو» في مجال تعزيز العلاقات التجارية المشتركة بين مصر واليابان، بهدف تنمية التعاون المشترك في مجال الترويج للمنتجات والفرص الاستثمارية في السوقين المصري والياباني.

- * قرار وزاري بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير بما يسمح للأشخاص ذوي الإعاقة باستيراد سيارات ووسائل نقل فردية دون اشتراط أن تكون مجهزة تجهيزا طبيا خاصا وذلك حتى يتسنى لهم استيراد سيارة يقودها لهم الغير وفقا لما تقره الجهات الطبية المعنية، وبما يضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنحهم مزيد من التسهيلات في كافة النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية ومناحي الحياة.
- * قرار وزاري باشتراط الإفراج عن سيارات الركوب التي تعمل بمحرك كهربائي وأن يتم فتح اعتماد استيرادها خلال سنة الموديل وذلك أسوة بالسيارات التقليدية ولا يكون قد سبق استخدامها واستيفاء كافة الشروط المنصوص عليها بلائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير.

لوزراء التجارة الأفارقة بمشاركة ٥٤ دولة أفريقية لمناقشة إجراءات دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ.

- * توقيع اتفاق شراكة بين مصر وبريطانيا عقب خروجها من الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون التجاري وضمان استمرار المصالح الاقتصادية المشتركة
- * تعديل بعض احكام لائحة القواعد المنفذة لقانون الاستيراد والتصدير واجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة
- * استضافة مدينة شرم الشيخ لمؤتمر توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين التكتلات الاقتصادية الأفريقية الثلاث (الكوميسا - السادك - تجمع شرق أفريقيا)
- * انتخاب مصر لقيادة المجموعة الأفريقية داخل منظمة التجارة العالمية في مفاوضات الزراعة والنفاذ للأسواق للسلع الزراعية انطلاقاً من الدور القيادي لمصر في الدفاع عن مصالح الدول النامية في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية.
- * إصدار قرار بوقف استيراد المنتجات ذات الطابع الشعبي والنماذج الأثرية المصرية
- * توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة التجارة الخارجية اليابانية

* توقيع مصر و ٤٣ دولة أفريقية علي اتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الانتهاء من إجراءات التصديق على اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية ((AfCFTA). توقيع وثيقة الإطار العام للمفاوضات الخاصة باتفاق التجارة الحرة مع دول الاتحاد الأوراسي.

- * توقيع مصر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في إطار فعاليات اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٩ بالرياض بما يسهم في رفع أية قيود تعيق انسياب التبادل التجاري بين الدول العربية.
- * استضافة القاهرة لفعاليات المعرض الإفريقي الأول للتجارة البينية خلال عام ٢٠١٨ بمشاركة نحو ١٠٥٥ شركة أفريقية منها ٣٠٠ شركة مصرية بالإضافة إلى مشاركة ٣٤ دولة بأجنحة وطنية خلال المعرض حيث تم توقيع أكثر من ١٠ اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين شركات القطاع الخاص وكذلك على مستوى الحكومات الممثلة في المعرض، إلى جانب توقيع اتفاقيات وصفقات تجارية قيمتها ٣٠ مليار دولار.
- * استضافة القاهرة لفعاليات المؤتمر السابع

تكون منطقته متكاملة تشمل ارض معارض ومبنى إداري ومركز تكنولوجيا ومركز تدريب ومحلات تجارية ومخازن وورش على مساحة ٧٨ فدان وتم الانتهاء من ٦٥٪ من الإنشاءات. وتم منح موافقات وتراخيص لإنشاء مصانع جديدة وتوسعات بمصانع قائمة بلغ إجماليها ١٧ ألف و ١٤٠ منشأة صناعية بتكلفة استثمارية تصل إلى ٤٤ مليار جنيه وتتيح ١٤٠ ألف فرصة عمل وذلك خلال الفترة من يونيو ٢٠١٤ وحتى صدور قانون ١٥ لسنة ٢٠١٧. والخاص بتيسير إجراءات منح التراخيص، وقد شملت الموافقات كافة محافظات الجمهورية وذلك في عدد من الأنشطة ومنها الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية والغذائية والمشروبات ومواد البناء وخزف وصيني وحراريات وغزل ونسيج وملابس وجلود وصناعات تحويلية وكيماويات.

وفيما يتعلق برخص التشغيل والبناء والسجل الصناعي قامت الهيئة بمنح ٤٨ ألف و ٩٨٩ رخصة تشغيل و ٥٢٤٥ رخصة بناء و ٤٠ ألف و ٧٤ شهادة سجل صناعي وذلك منذ صدور قانون تيسير إجراءات منح التراخيص في يونيو ٢٠١٧ وحتى نهاية ابريل ٢٠٢١

* المجمع الصناعي ببياض العرب ببني سويف: بإجمالي عدد وحدات بلغ ٢٦٦ وحدة، تستهدف الصناعات الهندسية، والغذائية، والكيماوية.

* المجمع الصناعي بالبغدادي بالأقصر: بإجمالي عدد وحدات بلغ ٢٠٦ وحدة تستهدف الصناعات الغذائية، الهندسية، الكيماوية، مواد البناء.

* المجمع الصناعي بالمحلة الكبرى بالغربية: بإجمالي عدد وحدات بلغ ٦١١ وحدة تستهدف صناعات المفروشات والملابس الجاهزة، الكيماوية، الهندسية.

المجمع الصناعي بغرب جرجا بسوهاج: بإجمالي وحدات بلغ ١٧٨ وحدة، تستهدف الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية.

هذا ويجري حاليا الانتهاء من إنشاء عدد ٦ مجمعات صناعية بمحافظات (اسيوط - أسوان - البحيرة - قنا - الفيوم) بإجمالي عدد وحدات تبلغ نحو ٢٥٥٦ وحدة صناعية تستهدف الصناعات (الكيماوية - الهندسية - الغذائية - الطباعة والتغليف - الأثاث).

كما تم أيضا إنشاء ٣ مدن صناعية جديدة شملت مدينة الجلود بالروبيكي على مساحة ٥٠٦ فدان (تم الانتهاء من المرحلة الأولى) ومدينة

ملفات وتقارير

وفيما يتعلق بالمشروعات التنموية فتقوم الوزارة من خلال مجلس المشروعات التنموية بتنسيق تنفيذ برامج ومشروعات تنموية لتنمية وتطوير قطاع الصناعة والتجارة الخارجية، وتمتد حتى عام ٢٠٢٦، كما يقوم المجلس بمفاوضات مع مختلف شركاء التنمية ل طرح ودفع أولويات تنموية بما يتسقى مع خطة الوزارة والدولة، سواء حكومات، أو منظمات إقليمية ودولية، أو وكالات تنمية دولية، أو وزارات وجهات

مصرية. * تنفيذ ١٧ مشروع مختلف، تضمنت: مشروع اعداد الدراسات التوجيهية لمنطقة المثلث الذهبي بتمويل ٣,٢ مليون دولار، ومشروع اتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة بتمويل ٢,٣ مليون دولار، وبرنامج التجارة وتعزيز السوق المحلي بتمويل ٢٠ مليون يورو، والمشروع الاقليمي لتنمية الصناعات والتجمعات الصناعية والثقافية والابداعية بتمويل ٦,٥ مليون يورو، بالإضافة الى مبادرة تحول دول البحر المتوسط نحو الانتاج والاستهلاك المستدام بتمويل ٤٠ ألف يورو، ومشروع مبادرة التجارة الخضراء بتمويل ٥٥ مليون جنيه، ومشروع تشغيل الشباب والتنمية الاقتصادية بصعيد مصر بتمويل ٧٥٠ ألف دولار، ومشروع توظيف الشباب لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في صعيد مصر بتمويل مليون دولار، وبرنامج «اشتغل-ابتكر-صدر» بتمويل حوالي مليون يورو.

ومن اهم هذه المشروعات: * مشروعات متعددة بتمويلات مختلفة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) UNIDO في اطار برنامج الشراكة مع الدولة (PCP) للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة «ISID-PCP» ، والذي سيتم تنفيذه على مدار الخمس سنوات القادمة، لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في مصر من خلال العمل على ستة محاور رئيسية هي: السياسات الصناعية والحكومة، ترويج الاستثمار، الصناعة الخضراء، المدن الذكية والمناطق الصناعية المستدامة، سلاسل القيمة، وتعميم الثورة الصناعية الرابعة في القطاعات ذات الأولوية.

* ويظفي البرنامج: المجمعات الصناعية الصديقة للبيئة في مصر GEIPP، مشروع النمو الأخضر الشامل في مصر IGGE ، تمكين المرأة من اجل تنمية صناعية شاملة ومستدامة في منطقة MENA، القطن المصري، سلاسل القيمة لمحمول الطماطم، تعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري في سلسلة القيمة لمنتجات البلاستيك ذات الاستخدام

الريس الميسي ٧ سنوات من الإنجازات

- شروع اعداد الدراسات التوجيهية لمنطقة المثلث الذهبي بتمويل ٣,٢ مليون دولار
- شروع اتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة بتمويل ٢,٣ مليون دولار
- شروع برنامج التجارة وتعزيز السوق المحلي بتمويل ٢٠ مليون يورو
- شروع المشروع الاقليمي لتنمية الصناعات والتجمعات الصناعية والثقافية والابداعية بتمويل ٦,٥ مليون يورو
- شروع مشروع مبادرة التجارة الخضراء بتمويل ٥٥ مليون جنيه
- شروع مشروع تشغيل الشباب والتنمية الاقتصادية بصعيد مصر بتمويل ٧٥٠ ألف دولار
- شروع مشروع توظيف الشباب لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في صعيد مصر بتمويل مليون دولار
- شروع برنامج «اشتغل-ابتكر-صدر» بتمويل حوالي مليون يورو

وحول جهود الوزارة في مجال الإنفاقات التجارية

* اعداد المراجعة الرابعة للسياسة التجارية لمصر في عام ٢٠١٨ بمنظمة التجارة العالمية والتي أشادت كافة الدول أعضاء المنظمة وسكرتارية المنظمة بنجاحها، وتحقيق وفاء مصر بالتزاماتها فيما يتعلق بالشفافية بمنظمة التجارة العالمية بالتقدم بالإخطارات المصرية المطلوبة في كافة مجالات المنظمة * مراجعة وتوقيع مذكرات تفاهم في مجال التعاون التجاري مع كل من

الريس الميسي ٧ سنوات من الإنجازات

- إعداد المراجعة الرابعة للسياسة التجارية لمصر في عام ٢٠١٨ بمنظمة التجارة العالمية والتي أشادت كافة الدول أعضاء المنظمة بنجاحها، وتحقيق وفاء مصر بالتزاماتها فيما يتعلق بالشفافية بمنظمة التجارة العالمية بالتقدم بالإخطارات المصرية المطلوبة في كافة مجالات المنظمة
- مراجعة وتوقيع مذكرات تفاهم في مجال التعاون التجاري مع كل من جيبوتي وإريتريا وغينيا كونكري، ومتابعة تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية وكذا الاتفاقيات الإقليمية وأهمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واعداد المواقف التفاوضية وكذا التفاوض لإبرام اتفاقيات تجارية على المستوى الثنائية أو الإقليمية (مفاوضات التكتلات الثلاثة الأفريقية «الكوميسا - السادك - جماعة شرق أفريقيا»، مفاوضات الاتحاد الأوراسي) ومفاوضات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مفاوضات إقامة اتحاد جمركي.
- تفعيل اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور حيث تم تحرير القائمة الأولى منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ في سبتمبر ٢٠١٧ وتحرير القائمة الثانية في سبتمبر ٢٠٢٠ وبذلك تصل السلع المعفاة تمامًا من الرسوم الجمركية في اطار الاتفاق السلي ما يقرب من ٣٢٠٠ سلعة من بينها بنود عدد من السلع الزراعية والزراعية المصنعة ومواد البناء والمنسوجات والملابس الجاهزة.
- دراسة ٢٧ طلب للشركات المتضررة من وجود تشوهات في التعريفات الجمركية وحماية الصناعة وإحلال المنتج المحلي محل الواردات، والعمل على تعميق الصناعة المحلية وتنظيم العديد من ورش العمل للتوعية بالاتفاقيات التجارية وقواعد المنشأ وكيفية الاستفادة منها.

الريس الميسي ٧ سنوات من الإنجازات

- إعداد دراسات فيما يتعلق بتصدير بعض السلع وقد نتج عند ذلك إصدار ٦٥ قرار وزاري لتنظيم تصدير تلك السلع، واتخاذ الإجراءات القانونية بشأن قضايا التجارة الخارجية بمختلف أنواعها والتي بلغ عددها خلال فترة التقرير ٢٠٥٠ قضية واستفسارات، دراسة ٧٩٠٤٢ موضوع من موضوعات التجارة الخارجية والبت فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها سواء بالتصالح واستيلاء التعويض الاستيرادي في حالة الافراج أو إعادة التصدير، واعداد الدراسات اللازمة لتنظيم الاستيراد والتصدير وحماية السوق المحلي من السلع غير المطابقة للمواصفات وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالتصديق على اتفاق تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية وإخطار المنظمة بالاتضمام الى الاتفاق، والتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية حول دراسة وتحديد موقف مصري من الانضمام للمفاوضات الجارية بمنظمة التجارة العالمية حول مبادرة التجارة الإلكترونية، ومبادرة تسهيل الاستثمار، وكذا اتفاق دعم مصادب الأسماك، فضلا عن التنسيق مع وزارة البيئة وكذا وزارة الخارجية في كافة الموضوعات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية في مجال البيئة والمشاركة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة.
- التنسيق مع كافة الجهات وخاصة مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات التي تواجه المصدرين والمستوردين.
- التنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة التموين والتجارة الداخلية والجهات الأخرى ذات الصلة في كافة الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

إعداد دراسات فيما يتعلق بتصدير بعض السلع وقد نتج عند ذلك إصدار ٦٥ قرار وزاري لتنظيم تصدير تلك السلع، واتخاذ الإجراءات القانونية بشأن قضايا التجارة الخارجية بمختلف أنواعها والتي بلغ عددها خلال فترة التقرير ٢٠٥٠ قضية واستفسارات، دراسة ٧٩٠٤٢ موضوع من موضوعات التجارة الخارجية والبت فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها سواء بالتصالح واستيلاء التعويض الاستيرادي في حالة الافراج أو إعادة التصدير، واعداد الدراسات اللازمة لتنظيم الاستيراد والتصدير وحماية السوق المحلي من السلع غير المطابقة للمواصفات وحماية حقوق الملكية الفكرية.

اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالتصديق على اتفاق تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية وإخطار المنظمة بالاتضمام الى الاتفاق، والتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية حول دراسة وتحديد موقف مصري من الانضمام للمفاوضات الجارية بمنظمة التجارة العالمية حول مبادرة التجارة الإلكترونية، ومبادرة تسهيل الاستثمار، وكذا اتفاق دعم مصادب الأسماك، فضلا عن التنسيق مع وزارة البيئة وكذا وزارة الخارجية في كافة الموضوعات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية في مجال البيئة والمشاركة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة. * التنسيق مع كافة الجهات وخاصة مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات التي تواجه المصدرين والمستوردين. * التنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة التموين والتجارة الداخلية والجهات الأخرى ذات الصلة في كافة الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

وحول جهود الوزارة فيما يتعلق بحماية الصناعة الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية

قامت الوزارة من خلال قطاع المعالجات التجارية بإجراءات تحقيق في ٧٤ قضية دعم واغراق ووقاية منها ١٢ قضية عام ٢٠١٤ و ١٣ قضية عام ٢٠١٥ و ١٤ قضية عام ٢٠١٦ و ٩ قضايا عام ٢٠١٧ و ٦ قضايا عام ٢٠١٨ و ٦ قضايا عام ٢٠١٩ و ٩ قضايا عام ٢٠٢٠ و ٥ قضايا عام ٢٠٢١. وتتضمن القضايا ٥٥ قضية في مجالات اوانسي المائدة اطارات والحافلات والاجبان والبولي ايثيلين وحديد التسليح والياب والبوليستر وبطاريات السيارات والمناديل المبللة وأقطاب اللحام والثقاب والصاج المجلفن والبارد والبولي كلوريد الفينيل وصواني التقديم والدوات

المائدة والمطبخ واقلام الحبر الجاف وعوازل الاتربة وسلفوناييد نفلانين فورمالدهيد والسجاد والالومنيوم. - الى جانب ٧ قضايا دعم في مجالات الاجبان نصف الجافة (الايدام والجودة) والبولي ايثيلين تريثيكلات وحديد التسليح بالإضافة الى ١٢ قضية وقاية في مجالات حديد التسليح والسكر الابيض والبطاريات والبولي ايثيلين ومنتجات الالومنيوم. - وقد صدر بناء على إجراءات التحقيق هذه ١٦ قراراً وزارياً إما برفض تدابير مؤقتة أو نهائية أو استمرار أو تعديل أو إنهاء الرسم المفروض على السلع ذات الصلة.

وقد جاءت جهود الوزارة في مجال مساندة التصدير مثلة في صندوق تنمية الصادرات كما يلي:

بلغ اجمالي ما تم صرفه للمصدرين في اطار برنامج مساندة الصادرات ورد الاعياء ٤٣,٤ مليار جنيه دراسة مقارنة لتجارب الدول المختلفة والتي لديها برامج لدعم وتنمية الصادرات من حيث المناهج والمعايير المستخدمة لدعم الصادرات والقواعد والأدوات المستخدمة ومدى فاعليتها. دراسة القطاعات التصديرية المختلفة وتحليل نقاط القوة والضعف لكل الصناعات الموجودة بتلك القطاعات، وتطور الصادرات من القطاعات المستفيدة وعدد الشركات ومعدلات النمو للصادرات. دراسة وتقييم أداء البرامج المختلفة لرد الاعياء التصديرية المستفيدة من الصندوق وتحليل النتائج لتقييم الأداء العام ومدى تحقق الأهداف المختلفة والارتقاء بمنظومة الصادرات المصرية. صياغة وتنفيذ برنامج رد الاعياء التصديرية في ٢٠١٦/٧/١ وما يتضمنه من معايير وقواعد روعي فيها رفع كفاءة صرف المبالغ المخصصة ووضوح وسهولة تنفيذ البرنامج وأيضاً ضمان كفاءة مراقبة

التنفيذ بالاشتراك مع الجهات المعنية، وتطبيق النظام. تنفيذ البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات اعتباراً من ٢٠١٩/٧/١. صياغة البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١. يرعى المتغيرات الاقتصادية الجديدة بعد وباء كورونا وتنفيذ أهداف الحكومة فيما يتعلق بتشجيع التصنيع والتصدير وتعميق الصناعة. ويستهدف الصندوق خلال المرحلة الحالية: التغلب على الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والحفاظ على معدلات إيجابية لنمو الصادرات المصرية وتحقيق زيادة جوهرية في الصادرات المصرية باعتبارها أهم مصادر النقد الأجنبي. وضع مصر على خريطة سلاسل التوريد العالمية، ورفع معدلات تشغيل العمالة في الصناعات المختلفة، وتعميق الصناعة من خلال اشتراط زيادة استخدام المدخلات المحلية ورفع مستويات الجودة على نحو يرفع من المزايا التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، وتحقيق نقلة جوهرية في الاستثمارات المحلية والأجنبية في الصناعات المختلفة

جهود الوزارة مثلة في جهاز التمثيل التجاري لتعزيز التجارة الخارجية

* إبرام تعاققات تصديرية بلغت ٢,٦ مليار دولار في قطاعات الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية، والكيماويات والأسمدة، ومواد البناء، والملابس والمنسوجات، السلع الهندسية، والنباتات الطبية والعطرية، والمنتجات التراتية في أسواق الدول إشراف المكاتب. * المساهمة في توفير عدد من الفرص الاستثمارية بقيمة تقديرية لأهمها بلغت نحو ٨,٩ مليار دولار في العديد من المجالات الإنتاجية والخدمية. إتاحة نحو ٦٠٩ مناقصة دولية خارجية. * الترويج للفرص الاستثمارية بأهم المشروعات القومية ومنها المشروعات الصناعية بمنطقة قناة السويس ومشروع المليون ونصف المليون فدان ومشروع المثلث الذهبي ومشروعات العاصمة الإدارية ومشروعات تطوير منظومة النقل ومشروعات تطوير منظومة إنتاج وتوزيع الكهرباء ومشروعات الطاقة المتجددة ومشروعات الاستزراع السمكي والزراعة المصرية من ترتيب الشق الاقتصادي لعدد ٢٨٢٢ زيارة

رسمية تضمنت الزيارات الرئاسية ورئاسة مجلس الوزراء، والزيارات التجارية وكذا ترتيب جولات التفاوض الخاصة باتفاقات التجارة التفضيلية على المستوى الثنائي * توفير معلومات تطبيقية للشركات المصرية حول معدلات وطبيعة الطلب بالأسواق الخارجية، والتعامل مع ٥٦ ألف و ١٨٢ طلب ترويج واستعلام تجاري. * إتاحة ٩٥٤١ فرصة تصديرية بقيمة تقديرية ٤,٧ مليار دولار تنسيق مشاركة الشركات المصرية وبعثات المشترين في ٩٦٠ معرض دولي بمصر والخارج، * التدخل لتسوية عدد ٧٤٧ نزاعاً تجارياً بالطرق الودية جنباً للدخول في منازعات قضائية طويلة ومكلفة. * اعداد ١٢ ألف و ٦٩٥ دراسة وتقرير تسويقي ونوعي. * التدخل لإزالة القيود غير الجمركية لتسهيل نفاذ المنتجات المصرية لأسواق التصدير أهمها رفع الحظر على الصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية والخضروات والفاكهة

وفيما يخص الترويج للصادرات المصرية

قامت هيئة تنمية الصادرات منذ تفعيلها عام ٢٠١٧ بتشكيل المجلس التنسيقي للمجالس التصديرية ولجان خاصة باتفاقية الميركسور ولجنة خدمة وحل مشاكل المصدرين التي قامت بحل ٥٣ مشكلة تعرض لها المصدرين وقدمت العديد من المقترحات لتذليل معوقات التصدير منها تفعيل لجان الصادرات البرية وتخصيص أماكن لها في المناطق الصناعية، والتنسيق مع المجلس التصديري للحصول الزراعية لرفع الحظر عن صادرات بعض المنتجات الزراعية المفروضة من قبل البحرين والكويت والإمارات، إلى جانب إعداد ما يقرب من ١٠٠ تقرير ودراسة استرشادية عن أهم المنتجات المصرية الواعدة والأسواق المستهدفة الأكثر جذباً للمنتجات المصرية، وتوسيع قاعدة المصدرين وإدخال مصدرين جدد في العملية التصديرية، وكذلك التعاون مع مركز ITC لتنفيذ مشروع قيادة الأعمال للمرأة She Trade، وتنظيم العديد من ورش العمل

لزيادة الوعي التصديري لدى مجتمع الأعمال وتعريفهم بجميع الخطوات المتعلقة بالعملية التصديرية، بالإضافة إلى تنظيم ٦٣ معرض دولي متخصص، وكذلك عدد ١٠ بعثات تجارية، وعدد ٢ أسبوع تجاري، وعدد ٣٢ بعثات مشترين أجانب، فضلاً عن إطلاق البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية لتكون بمثابة منصة إلكترونية للمصدر المصري، وتنفيذ عدد ١٨٥ دورة تدريبية وحوالي ٤٠ برنامج تدريبي، وتنفيذ برنامج تدريب وتوظيف الشباب في مجال التصدير.

وقد حصلت الهيئة على جائزة أفضل منظمة ترويجية في العالم لعام ٢٠١٨ التي ينظمها مركز التجارة الدولي ITC، كذلك الفوز بجائزة التميز المؤسسي كأفضل مؤسسة حكومية عربية وأفضل موقع حكومي عربي والتي تنظمها أكاديمية التميز بالإمارات.

وفى مجال تحديث الصناعة



انجازات مركز تحديث الصناعة:
بلغ عدد الخدمات التي قدمها المركز للقطاع الصناعي خلال هذه الفترة نحو ١١٢٤٤ خدمة بتكلفة إجمالية ٧٤٩ مليون و١١٧ ألف جنيه، وقد تنوعت هذه الخدمات لتشمل: ٥٠٨٤ خدمة في مجال تحسين التنافسية والجودة و ٢٨٨٣ خدمة في مجال بناء القدرات ونقل المعرفة و ٢٨٣ خدمة في مجال تحسين الانتاجية و ٥٦٦ خدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي و ٨٣٦ خدمة في مجال الاقتصاد الأخضر و ٢٤٥ خدمة في مجال تنمية الصادرات و ١٢٨٩ خدمة في مجال الاستشارات المالية و ١١٩ خدمة في مجال التجمعات التراثية والحرفية والصناعية. تضمنت أهم الأنشطة التي نفذها المركز: برنامج تنمية الموردين المحليين وإطلاق علامة بكل فخر صنع في مصر: بلغ عدد المنشآت التي حصلت على العلامة ٢١٤ منشأة بإجمالي عقود ١٠ مليون جنيه التجهيز والإعداد للجناح المصري بمعرض اكسبو أستانا ٢٠١٧، والمشاركة في تنظيم الجناح المصري المشارك في أسبوع التصميم بمدينة نيويورك (NY Design Week) ٢٠١٩

الصناعية المختلفة وذلك لإعداد مؤشر تأثير جناحة كوروننا على القطاعات الصناعية في مصر وإعداد دليل إرشادات للقطاع الصناعي للتعايش والحلد من آثار جائحة كوفيد-١٩. إعداد مقترح متكامل لمعرض «صنع في أفريقيا» الذي تم عقده على هامش معرض استثمر في أفريقيا في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩.

تنفيذ ٣ بعثات استكشافية إلى دول أوزباكستان وكازاخستان بمشاركة ٢٠ شركة وكينيا بمشاركة ٢٠ شركة وأوغندا بمشاركة ١٠ شركات للتعرض على فرص الاستثمار بهذه الأسواق وتشبيك الشركات المصرية مع نظيراتها بهذه الدول. المشاركة في تنظيم عدة معارض أهمها: معرض «الأسبوع الصناعي الكبير» ومعرض «بلدنا»، ومعرض Mach Teck، ومعرض القاهرة الدولي للأخشاب والماكينات. الاشتراك في عدد من المسابقات أهمها: مسابقة «بلاك ديزاينر ٢٠١٩»، ومسابقة القاهرة للتصميم. تأهيل ٩٦ من مقدمي خدمات تطوير الأعمال في صورة استشاريين حاليين، وتدريب ١٩٧ من أصحاب الأعمال في مناطق الصعيد، وتنفيذ برنامج تدريب وتأهيل المديرين التنفيذيين (الجيل الثاني) بإجمالي عدد تدريب وتأهيل

وفى مجال الرقابة والتنفيذ ومعامل الإخبار

أولاً: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

استقبال نحو مليون و٦٩ ألف و١٢٠ رسالة صناعية منها مليون و٥٥ ألف و٢٥٢ رسالة مقبولة و١٣ ألف و٨٦٨ رسالة مرفوضة، واستقبال نحو ٥٧٠ ألف و٧١٦ رسالة غير صناعية منها ٥٥٨ ألف و٧٢١ رسالة مقبولة و١١ ألف و٩٩٥ رسالة مرفوضة، كما بلغ عدد رسائل الصادرات المقبولة: ٢ مليون و٨٥٨ ألف و١٤٨ رسالة.

اعتماد وتجديد اعتماد ٣٨ معمل غذائي وكيمواي طبقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO 17025 وعدد الاختبارات المعتمدة ٣٢٠ اختبار، واعتماد وتجديد اعتماد عدد ٢٧ معمل صناعي طبقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO 17025 وعدد الاختبارات المعتمدة ٨٣ اختبار، واستمرار منح الهيئة شهادة نظام الإدارة طبقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO 9001، كما حصلت الهيئة على الاعتماد لوحدة منح شهادات المطابقة للمنتجات طبقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO 17025، والإعتماد في مجال سحب العينات والفحص الظاهري لقواطع التيار الكهربائي طبقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO 17020، فضلاً عن متابعة إصدار ٣ مليون و٢٨ ألف و٣٧٢ شهادة منشأ طبقاً لبروتوكولات قواعد المنشأ بالاتفاقيات التفضيلية المبرمة بين مصر والدول والتكتلات الاقتصادية لتطبيق الإعفاءات والمزايا الجمركية التي تمنح للصادرات المصرية، وإجراء ٢٠٨ ألف و٣٥٤ تسجيلاً تجارياً ما بين استخراجه وتجديده وتعديل شملت سجل المستوردين وسجل المصدرين وسجل الوكلاء التجاريين والمكاتب وسجل مستلزمات الإنتاج والسمسرة العقارية.

فحص ٢ مليون و١٦٩ ألف و٢٦٥ عينة منها ٨٦٧ ألف و٣٦٠ عينة غذائية، و٨٠٩ ألف و٦٥٠ عينة صناعية، و٨٢ ألف و٦٣٨ عينة تعاقب، و٤٠٩ ألف و٦١٧ عينة كيميائية، بالإضافة إلى استحداث وتطوير ٢٣١ معمل كيميائي وصناعي وغذائي تضمنت استحداث ٥ معمل وتطوير ١٨٦ معمل، فضلاً عن الرد على نحو ١٦٥ ألف و٩٨ استفسار وشكوى، وتدريب نحو ١٧ ألف و٨١٧ متدرب من موظفي الهيئة في نحو ١١٤٣ برنامج تدريبي، وتضمنت إنجازات الهيئة أيضاً الاتي:

افتتاح وتطوير منظومة الإحصاء وتعديل البيانات Tera Data. إعادة تشغيل المعامل الغذائية والكيمواية بفرع الهيئة بأسوان. تطوير مركز خدمة العملاء لإستقبال كافة التساؤلات للسادات المتعاملين مع الهيئة وحل كافة المشاكل والعقبات التي تواجه كافة العملاء وذلك باللغة العربية واللغة الانجليزية تشغيل خدمة الحجز المسبق لخدمات التسجيلات التجارية على موقع الهيئة الإلكتروني.

يمكنة إجراءات رسائل الصادر وذلك لصادرات السلع الصناعية فقط لتصبح عدد المستندات المقدمة لطلبات الفحص والنماذج الإحصائية من ١٠ إلى ٤ مستندات والمنشأ من ٨ مستندات إلى مستندين. إطلاق منظومة التدريب عن بعد من خلال التسجيل عن بعد للدورات التدريبية وبدء تنفيذ الدورات التدريبية عبر البوابة الإلكترونية للهيئة من خلال المؤتمرات المرئية وكذلك لبرنامجي منح شهادات مزاولة الإستيراد والتصدير لرجال الأعمال وتلقي الطلبات لها إلكترونياً من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة على الانترنت.

إطلاق منظومة إدراج شهادة المنشأ إلكترونياً من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة عن طريق المصدرين تماشياً مع السياسات التجارية العالمية للدول المبرم معها اتفاقيات تجارية دولية ولتسريع إنهاء إجراءات الإفراج عن الرسائل المصدرة إلى الخارج في موانئ الوصول وتصدر شهادات المنشأ من جميع فروع الهيئة بالموانئ والمنافذ الجمركية في خلال ٥ دقائق من التقدم بالطلب طبقاً لبيانات نموذج SAD الخاص بالشحنة عن طريق المراكز اللوجيستية والمنقول على شبكة الهيئة.

ثانياً مصلحة الرقابة الصناعية:

إجراء ٨٢٩١٣ حملة تفتيشية منها ٥٩٩٦٥ حملة تفتيش على المراجل والآلات الحرارية و ٢٢٩٤٨ تفتيش على جودة المنتجات. عمل ٢٧٠٧٦ دراسة سماح مؤقتة ودروباك و ٤٠٦٦١ دراسة فنية متنوعة. إصدار ٢٥٢٩٠ ترخيص وإذن إدارة مراجل بخارية وآلات حرارية. اعتماد وتجديد ٥٣٩٢ مركز خدمة وصيانة (خدمة ما بعد البيع) وعمل ٢٠١ إذن تسجيل مطابع تعمل في مواد التغليف والتعبئة. مخاطبة ٥٥٦٧ جهة إدارية بشأن المصانع المخالفة وعمل ٦٠٠٨ إنذار وقضية إستقبال وفحص ٨٠٦٢ شكوى تم عمل ٤٦٩ حملات رقابية موسمية متنوعة على المصانع ومركز خدمة للتأكد من جودة المنتجات. إجراء ٣٧٩ دراسة مستلزمت الإنتاج و ٣٤٨ لجنة فنية وسحب ٦٧٠٩ عينة للفحص والاختبار.

ثالثاً: مصلحة الكيمياء:

تحليل واختبار ما يقرب من ٣٠٠ ألف عينة بمعاملها المختلفة وذلك في إطار جهود المصلحة لتطبيق أعلى معايير الجودة لكافة المنتجات والسلع ومستلزمات الإنتاج وكذا تطبيق المواصفات القياسية المصرية والعالمية الخاصة بجودة المنتجات حفاظاً على سمعة ومكانة المنتجات المصرية وصحة وسلامة المستهلك إنشاء وتجهيز فرعي المصلحة بمطار

القاهرة للشحن الجوي بقرية البضائع، وميناء سفاجا البحري. توفير أجهزة معملية وعلمية بفرع المصلحة بمدينة الجلود بالروبيكي، وإدارة التحليل الدقيقة والكروماتوجراف بالمركز الرئيسي وفرعي بالإسكندرية وأسيوط. الحصول على الاعتماد لنحو ١٦ معمل بالمركز الرئيسي وفرعي الإسكندرية وأسيوط. تأهيل وتجهيز ٤ معمل ميكروبيولوجي واعتمادهم. بجرى حالياً يمكنة كافة الخدمات التي تقدمها المصلحة والربط مع منظومة النافذة الموحد MTS، كما جرى تأهيل عدد من الفروع والمعامل التابعة للمصلحة تشمل معمل الإسكندرية وأسيوط ودمياط البحري وبورسعيد البحري الى جانب إنشاء وتجهيز المعامل المركزية الموحد الخاصة بالموائى.



وفى مجال الجودة والاعتماد

أولاً: الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة:



إصدار ٤١٠٠ مواصفة قياسية مصرية في مختلف المجالات
إعداد استراتيجية موجهة لاستخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام.
إعداد خطة لإحلال واردات منتجات الأدوات الصحية (خلاطات المياه للإستخدام المنزلي) ومستلزمات إنتاجها.
المشاركة في اللجنة الخاصة بالبنية التحتية والمواصفات والتصنيع المحلى الخاصة بالعدادات الذكية ومسبقة الدفع (كهرباء - غاز - مياه) وكذلك الإشتراك مع القوات المسلحة في إعداد الدراسات الخاصة باختبارات عدادات المياه.

المشاركة في دراسة دليل التصنيف المهني المصرى الصادر عن مجلس الوزراء وكذلك مناهج وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى بالإضافة إلى الأدلة الصادرة من مصلحة الكفاية الإنتاجية في مجال صيانة السيارات، محركات الديزل وإستخدامها كمرجع لإعداد مشاريع مواصفات قياسية.
إعداد اشتراطات الكمامة المنسوجة طبقاً لأحدث المراجع الدولية والأوروبية الصادرة وتم إستخدامها فى إنتاج الكمادات المنسوجة للمحافظة على صحة وسلامة المواطن المصرى مما أدى إلى توافرها للمواطن البسيط لمواجهة تحديات جائحة كورونا.

مشاركة الهيئة فى المنتدى العالمى للمركبات للجنة الاقتصادية لأوروبا WP29 بهيئة الأمم المتحدة UNECE وتسجيلها كسلطة اعتماد للمركبات ومكوناتها فى خمس لوائح فنية جديدة ٢٠٢١ كما تم اختيار مصر كأحد الدول الرائدة فى تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة ١٩٥٨. إتاحة المواصفات القياسية على المنصة الإلكترونية الخاصة بأجهزة التنفس والمستلزمات التى تستخدم من الأطقم الطبية أو الأفراد لمواجهة فيروس كورونا المستجد. إنشاء ١٧ معمل جديد فى مجالات الاختبارات المختلفة، وإستكمال تأهيل معمل البلاستيك بالإدارة العامة للاختبارات الكيماوية ومعمل

مواد البناء والتشييد.
إجراء اختبارات على عينات القماش من شركة لتصنيع الكمادات وفق معايير الأمان والصحة والسلامة فى إطار مواجهة تحديات فيروس كورونا.
تجديد تاهيل ١٢ معمل خاص بالقياسات والمعايير الصناعية بعدد ٣٣ بارامتر.
التسجيل فى برنامج ساير السعودى التابع للهيئة السعودية للمقياس والجودة «Saso» فى عدد ١١ لائحة.
فى مجال حماية المستهلك تم التنسيق مع جهاز حماية المستهلك والرد على ما يقرب من ١٠٠٠٠ شكوى سنوياً والعمل على إزالة أسباب شكوى المستهلكين من خلال اللجان المشكلة من الهيئة وإجراء الفحوص والإختبارات والعمل على تحسين وتطوير الصناعات الوطنية.

ثانياً: المجلس الوطنى للإعتماد



الحصول على الاعتراف الإقليمي العربى بالمجلس من الجهاز العربى للتعليم والإعتماد ARAC، والاعتراف القارى بالمجلس من المنظمة الأفريقية للإعتماد AFRAC، والاعتراف الدولى من المنتدى الدولى لهيئات اعتماد الحلال IHAF.
إضافة مجال اعتماد جهات اعتماد جهات تفتيش الى المجال المعترف به دولياً من منظمة التعاون الدولى لاعتماد المعامل ILAC، وإضافة مجال اعتماد جهات منح شهادات نظم إدارة البيئة الى المجال المعترف به دولياً من المنتدى الدولى للاعتماد IAF.

تنفيذ مشروع للتوأمة بين المجلس الوطنى للاعتماد والاتحاد الأوروبى بغرض تعزيز قدرات المجلس المؤسسية لدعم المجلس للتقدم لتوقيع إتفاقية الاعتراف ثنائى الأطراف BLA مع المنظمة الأوروبية للإعتماد EA (٢٠١٥ - ٢٠١٧)

تأسيس وعضوية المجلس لمجلس إدارة المنتدى الدولى لهيئات اعتماد الحلال IHAF ورئاسة اللجنة الفنية للمنتدى.
تقدم المجلس الى المنظمة الأوروبية للإعتماد EA لتوقيع إتفاقية اعتراف ثنائى الأطراف BLA بين المجلس والمنظمة الأوروبية للإعتماد فى مجال اعتماد جهات اختبارات الكفاءة الفنية PTP طبقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC ١٧٠٤٣، وتم توقيع الإتفاقية والحصول على الاعتراف القارى من المنظمة. عضوية المجلس لجانب منظمة الأيزو العالمية وخاصة اللجان الفنية ISO/TC ٣٠٩ والمختصة بالحوكمة ومكافحة الرشوة ISO ٣٧٠٠١ ونظم إدارة التوافق ISO ١٩٦٠٠ وحماية الشهود.
المحافظة على استمرار سريان الاعتراف الدولى بالمجلس الوطنى للاعتماد من منظمة ILAC، ومنظمة IAF، ومنظمة AFRAC، ومنظمة ARAC، والمنظمة الأوروبية للإعتماد مع تمديد مجال الاعتراف. إنشاء إدارات جديدة للاعتماد مثل إدارة اعتماد المنتجات وإدارة اعتماد الأفراد واعتماد معامل الطب الشرعى.
تفعيل مذكرات تفاهم موقعة بين المجلس و١١ جهة اعتماد عالمية ودولية فى مجال تسهيل القبول المتبادل للسلع والخدمات بين مصر ودولة جهة الاعتماد النظرية

ثالثاً المعهد القومي للجودة:



تاهيل ٤٤ جهة وفقاً لمتطلبات المواصفات الدولية
تنظيم ١٦٠ دبلومة وبرنامج تدريبي لـ ٣٨٨٦ متدرب
مراجعة نظم الجودة لـ ٢٨٠ منشأة صناعية إلى جانب إصدار شهادات الصلاحية لجهات التأهيل والتدريب لـ ٢٨٠ جهة
إعتماد ٣٨ مقرر تدريبي فى مجال الجودة
إعتماد عدد ١٢ إستشارى فى مجالات الجودة ونظم الإدارة الدولية
جارى إعتماد ٦٢ إستشارى جودة ومدير جودة ومدرب معتمد وأخصائي مراقبة وتوكيد الجودة.

فى مجال توفير العمالة الفنية المدربة فى القطاع الإنتاجي

قامت الوزارة ممثلة فى مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني بما يلي:
تخريج سبع دفعات اعتباراً من العام التدريبي ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠ لعدد ٧٠,٦ ألف طالب وطالبة فى جميع التخصصات المتاحة فى كل عام تدريبي بمتوسط نسبة نجاح ٩٨,٢؛ ومتوقع تخريج ١٤٠٠٠ طالب وطالبة العام التدريبي الحالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٠ بإجمالي ٨٥٦,٠٠ طالب وطالبة تلمذة صناعية نظام ثلاث سنوات حتى أغسطس ٢٠٢١
تخريج خمس دفعات فني فوق متوسط فى تخصصات (ميكاترونكس - مصاعد - أحذية) اعتباراً من العام التدريبي ٢٠١٦ (أول دفعة) وحتى ٢٠٢٠ لعدد ٣٢٠ طالب وطالبة بنسبة نجاح ٩٩,٨٪ طالب وطالبة ومتوقع تخريج ٨٣ طالب وطالبة دبلوم فني فوق متوسط العام التدريبي الحالي بإجمالي ٤٠٣ طالب وطالبة دبلوم فني فوق متوسط حتى أغسطس ٢٠٢١
تطوير وتاهيل ٣٦ مركز تدريب مهني بالقاهرة والمحافظات بتكلفة اجمالية بلغت ٧٢,١٧٧ مليون جنيه كما يجري حالياً تطوير وتاهيل ٦ مراكز بتكلفة اجمالية تبلغ ٣٢ مليون جنيه.
استحداث مهنة دباغة الجلود بمركز دار السلام بنظام تبادلي ومهنة الصناعات الجلدية بمركز الأميرية.
تطوير مركز الصناعات النسيجية بشبرا

الخيمة من خلال المنحة المقدمة من دولة الهند بقيمة اجمالية ٤,٣١ مليون جنيه مصري لتطوير مهنة الغزل والنسيج والتريكو.
افتتاح مركز تدريب مهني دمياط بعد الانتهاء من تطويره (قسم الأثاث والنجارة) من خلال المنحة الإيطالية
استحداث مهنة صيانة وإصلاح ماكينات الطباعة بمحطة نهضة مصر بالتعاون مع إدارة الكتب بالإدارة العامة للبرامج والمواصفات
تم إدراج مهنة صيانة أجهزة تبريد وتكييف ضمن خطة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة لعمل مواصفة مهنية معيارية للمهنة لتعميمها على جميع جهات التدريب
المشاركة مع الهيئة المصرية للمواصفات والجودة لمراجعة واعتماد المواصفات المهنية التي تم إرسالها من المصلحة ودخلت ضمن خطة العمل بالمرحلة الأولى وهي مهن (التبريد والتكييف - اللحام - الخراطة - الصيانة الميكانيكية - أعمال الصاج - صيانة أجهزة كهربية منزلية - الإلكترونيات صناعية - ملابس جاهزة - نجارة أثاث - طباعة أوفست) والانتهاء من استصدار أول مواصفة مهنية لمهنة التبريد والتكييف
فتح ما يقرب من ١٠ محطات جديدة بالجيزة والغربية مع عمل معاينة لمحطات تدريبية جديدة بالإسكندرية ودمياط والجيزة
فوز المصلحة بالمركز الثاني بمسابقة نواة

جائزة الإبداع المصرية لريادة الاعمال لعام ٢٠٢٠
فتح عدد ١٣ محطة تدريبية جديدة فى إطار التمكين الجغرافي واتاحة الفرصة لانتشار اوسع فى المناطق التي تفتقد مراكز تدريب مهني.
تنفيذ عدد ٨٦٥ برنامج تدريبي فى مجال التدريب المهني والفني حضرها ٨٨٠ متدرب من داخل المصلحة، وعدد ٤٤١٣ متدرب من خارج المصلحة يمثلون عدد ٦١٢ شركة وعدد ٢٢٠ فرد.
تطوير مهنة صناعة الأحذية من نظام تخصصي إلى نظام وحدات تدريبية.
استحداث مهنة تشغيل وصيانة وإصلاح المحركات البحرية لإدخالها بمحطة تدريبية بمنطقة شرق الإسكندرية.
استحداث مهنة «فني بصريات» بإحدى محطات وجه بحري.
تعزيز القدرات المؤسسية بـ ٤٧ مركز تدريب مهني بـ ١٨ محافظة بقيمة ١,٣ مليون يورو منحة من الاتحاد الأوروبي فضلاً عن تطوير إدارة علاقات العملاء بـ ٤٧ مركز تدريب مهني بقيمة ٩٢ ألف يورو منحة من الاتحاد الأوروبي.
إنشاء مركز تدريب مهني بحى الأسمرات لخدمة أهالى المنطقة بتكلفة بلغت ٢٩ مليون جنيه

وفي مجال دعم وتطوير النعيل الفني والتدريب المهني TVET Egypt

تقديم برامج بناء القدرات والتأهيل والتدريب وورش العمل وتنمية المهارات لـ ٥٣ ألف و٦٧١ مستفيد وتقديم برامج ريادة الأعمال والابتكار لـ ١٤١ ألف و٩٣٠ طالب وخريج.
قام البرنامج بتطوير (١٠٠) حقيبة تدريبية لتدريب المعلمين فى الجهات المعنية.
تم مسح وتقييم عدد (١٢٠) برنامج

تدريبي قصير وتم تطوير عدد (١٥٠) إطار لبرامج تدريبية قصيرة وتم الإنتهاء من تطوير عدد (٥٠) برنامج تدريبي قصير بالكامل فى القطاعات المستهدفة وفقاً لإحتياجات سوق العمل.
تقديم خدمات التوجيه والإرشاد من خلال مدرسي البرنامج لما يقرب من ٩٢ ألف و ٨٤٠

طالب وطالبة من مدارس ومراكز التعليم والتدريب الفني والمهني وباحث عن عمل إعداد إطار إستراتيجي قومي لقطاع التعليم والتدريب الفني والمهني وتم عرضه على الجهات المعنية ودمجه فى إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

فى مجال توفير العمالة الفنية المدربة فى القطاع التصديري

قامت الوزارة ممثلة فى مركز تدريب التجارة الخارجية بتنفيذ برنامج للتدريب والتشغيل من أجل التصدير بإجمالى تكلفة بلغت ٥٠٠ ألف دولار مقدمة من المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة حيث تم تدريب ٥٥٠ متدرب وتم تشغيل ٦٥٪ منهم.
كما قام المركز أيضاً بتنفيذ مبادرة التجارة الخضراء من خلال عقد ٥ برامج تدريبية حول لوجستيات تصدير الحاصلات الزراعية لعدد ١١٥ متدرب وتنظيم ٧ ندوات تعريفية عن

لوجستيات تصدير الحاصلات الزراعية لعدد ٤٤٠ متدرب
تماشياً مع تداعيات إنتشار فيروس كورونا فقد قام المركز بتقديم برامج تدريبية عبر تقنية الفيديو كونفرانس، حيث تم تدريب ٢١٣٠ متدرب على برامج مزاولة التصدير والإستيراد وإعداد أخصائي تصدير
تنفيذ عدد من برامج الحاضانات التصديرية لإجمالى ٤٩ شركة بالتنسيق والتعاون مع اتحاد الصناعات وجمعية المصدرين المصريين،

مما ساهم فى زيادة معدلات تصدير الشركات المستفيدة من البرامج بنسبة ١١٪.
توقيع بروتوكول تعاون بين المركز وجمعية المصدرين المصريين واتحاد الصناعات والوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية التابعة لوزارة الخارجية المصرية ويستهدف إتاحة برامج مركز تدريب التجارة الخارجية للمصدرين والمستوردين الأفارقة الأمر الذي يسهم فى فتح المزيد من الأسواق الأفريقية أمام المنتجات المصرية

في مجال التكنولوجيا والإبنكار

قامت الوزارة ممثلة في المراكز التكنولوجية بالاتي:

• تقديم حوالي ٦ آلاف استشارة فنية للورش والمصانع في مجالات تحسين الجودة ورفع الكفاءة والطاقة الجديدة والمتجددة والصناعات البلاستيكية والكيماويات والصناعات الغذائية والصناعات التعدينية والرخام وصناعة الأثاث وفي مجال التصميمات والموضة وصناعة الحلوى والجلود.

• إجراء ١٦٦ ألف و ١٥٣ اختبار متخصص لتطوير المنتجات الصناعية وزيادة القيمة المضافة واختبارات جودة المنتج لزيادة الصادرات المصرية الي الأسواق الدولية وذلك في مجالات صناعة البلاستيك والصناعات الغذائية والصناعات التعدينية والرخام وصناعة الأثاث وصناعة الجلود.

• تم تقديم خدمات التعقيم النباتات الطبية والعطرية حيث تم تعقيم ٥٠٩٨,٩١ طن من النباتات الطبية والعطرية والأعشاب والتوابل بوحدة التعقيم لأكثر من ٣٥ شركة منهم ٢٣ مصدر.

• بلغ عدد الشركات المستفيدة من خدمات المراكز التكنولوجية ١٦ ألف و ٩٦٢ شركة في مختلف القطاعات الصناعية

• بلغ عدد العمالة الفنية المستفيدة من خدمات المراكز ١٣ ألف و ٩١٣ عاملا كما استفاد من خدمات المراكز ٢٣٠٢ راند أعمال.

• قامت المراكز التكنولوجية بعمل ما يقرب من ١٣٥ دراسة في المجالات الصناعية المختلفة من أهمها استخدام المواتير في مصر و فرص إنتاج المنسوجات المستورة للحد من واردتها وتقليل استهلاك اكياس البلاستيك وإنشاء ثلاثيات لتخزين التمور بمناطق الإحتياج الفعلي بسيوة و الوادي الجديد و الواحات البحرية.

• ساهمت الأنشطة والخدمات المقدمة من المراكز التكنولوجية للمنشآت الصناعية المصرية في زيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد في الإنتاج بنسبة تصل الي ٣٥٪ في بعض المنشآت الصناعية وترشيد استهلاك الموارد المختلفة (الطاقة-المياه-المواد الخام) بنسبه ٢٠-٣٠٪ وزيادة نسبة تصدير بعض المنتجات الصناعية بنسبة ٣٠٪ وخلق منتجات مصرية جديدة ذات قيمة مضافة عالية وتوفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير مباشرة فضلا عن تقليل استهلاكات الكيماويات بنسبة ١٠-٢٠٪.

• تنفيذ عدد من المشروعات والأنشطة في مجال تشجيع رواد الأعمال المبتكرين وتشجيع مشروع إدارة المخلفات الصناعية وتشجيع ريادة الأعمال المصرية ومشروع رفع كفاءة رواد الأعمال في مجال الصناعات الخضراء ودعم ابتكار العلامة المصرية بالإضافة الي دعم علامات تجارية جديدة حيث تم تقديم الخدمات والدعم الفني لعامل أكثر من ٣٠ علامة تجارية منها مجموعة مبتكرة من الحقائب تحمل اسم «حقيبة» Hakeeba و Paf ((dolls)) لإنتاج المصنوعات الجلدية ودعم العلامة التجارية (NINA) لإطلاق مجموعة جديدة من السجاد اليدوي المدموج بين خامتي الكليم والجلود الطبيعية من خلال حضانه مركز تكنولوجيا صناعة الجلود ومشروع إعادة استخدام مخلفات الملابس والهادر من الأقمشة، فضلا عن دعم علامة تجارية جديدة (كنداكا) لمنجات نسجيه من عوادم الأكياس البلاستيكية وحقائب ومحافظ سيدات وإشراك رواد الأعمال المبتكرين الذين تولت المراكز التكنولوجية مساعدتهم بالمعارض المتخصصة.

• تأهيل أكثر من ٢٠٠ شركة من الشركات

المصرية العاملة في قطاع الصناعات الكيماوية للتسجيل في نظام ال-REACH وايضا العاملة في قطاع صناعة الرخام والجرانيت للحصول على علامة ال-CE MARK من خلال تقديم الدعم الفني وخدمات اختبارات منتجاتهم المصدرة لاوروب.

• تأهيل أكثر من ١٩٠ شركة من الشركات المصرية العاملة في القطاعات المختلفة للحصول على شهادات (مثل ، ISO22000 ISO 50001).

• وإجراء أكثر من ٢٠٠٠ اختبار جودة المنتجات البلاستيكية الحالية معمليا لتحديد الوضع الحالي لجودة المنتجات وعمل بطاقة وصف لكل خامة أو منتج ، والتأهيل المبني للشركات العاملة في صناعة المنسوجات للحصول على شهادة OKOTEX للتصدير الي دول الاتحاد الاوروبي وعمل اختبارات الصلابة والتحليل الكيماوي للفلزات واللافلزات.

• كما قام المجلس بتنفيذ أكثر من ٤٥ مشروع لدعم الصناعة الوطنية في مجالات نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة وإدارة المخلفات الصناعية وتقديم الحلول البيئية المبتكرة ونقل وتسويق التكنولوجيا ودعم الابتكار وتعميق التصنيع المحلي للاجهزة المنزلية وتطوير قطاع الأثاث وتعقيم النباتات الطبية العطرية وتطوير قطاع دباغة الجلود وتطوير صناعة البلاستيك وصناعة المنسوجات وتنفيذ مشروع تعميق التصنيع المحلي لتكنولوجيات الطاقة المتجددة بالإضافة الي تحسين الجودة والإنتاجية عن طريق بناء القدرات الفنية وتقديم الدعم الفني اللازم ونقل استخدام التكنولوجيات الحديثة في الدباغة مما يقلل من وجود الاملاح داخل مياه الصرف الصناعي للمدباغ

في مجال حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

الانتهاج من مناقشة نحو ١٥٦ حالة فحص ودراسة تناولت قطاعات وأسواق مختلفة، منها ٢٤ حالة في مجال الرعاية الصحية و١٧ في مجال الإعلام والنشر و١٧ في مجال المواد الغذائية و١٣ في مجال مواد البناء و١١ في مجال خدمات النقل و١٠ في مجال صناعة السيارات و١٠ في مجال الصناعات الكيماوية و٩ في مجال تكنولوجيا المعلومات و٨ في مجال البترول والغاز الطبيعي و٧ في مجال الاتصالات و٥ في مجال المنسوجات والأحذية و٤ في مجال الخدمات السياحية و٤ في مجال التامين و٤ في مجال التشييد والبناء و٣ في مجال الالكترونيات والأجهزة الكهربائية و٣ في مجال الزراعة و٣ في مجال ادارة وتأسيس

الشركات و١ في مجال الأنشطة المهنية والعلمية والثقافية و١ في مجال الكهرباء والغاز و١ في مجال صناعة الأسلحة والذخائر و١ في مجال التعليم.

حصل الجهاز خلال الفترة من يونيو ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠٢١ على العديد من الأحكام القضائية الصادرة عن الجهات القضائية المختلفة سواء المحاكم الاقتصادية أو محاكم مجلس الدولة، والتي أيدت قراراته، وأكدت على صحتها ووافقها مع صحيح حكم القانون تضمنت ٩ قضايا في مجالات حديد التسليح والمستلزمات الطبية والادوية والدواجن والأعلام وكرة القدم فحص ودراسة الإخطارات الخاصة بعمليات

الاندماجات والاستحوادات التي تتم في دول السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) وقد بلغ عددها ٧٥ إخطارًا، بالإضافة إلى تلقي الإخطارات بشأن عمليات الاندماجات والاستحوادات وإقامة الاتحادات داخل مصر والتي بلغ عددها ٢٣٩ إخطارًا.

التواصل مع العديد من الجهات الحكومية والقضائية والوزارات المختلفة للعمل على صياغة سياسة عامة للمنافسة، وإبداء الرأي في شأن مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بتنظيم المنافسة، بالإضافة إلى السياسات أو القرارات التي من شأنها الإضرار بالمنافسة وقد تضمنت جهود الجهاز ٦٨ موضوعا في

مجالات ابداء الرأي في القرارات والسياسات الحكومية ومشروعات القوانين بالإضافة الي تعديلات تشريعات المنافسة.

إعداد برامج توعية لكافة فئات مجتمع الأعمال والجهات المختلفة تضمنت تنظيم عدد ٦٦ ورشة عمل في إطار برامج توعية مجتمع الأعمال، والجهات الحكومية والقضائية، والجهات الأكاديمية، والصحافة والإعلام، وإصدار مواد إعلامية ما بين مطبوعات وكتيبات ومنشورات وفيديوهات عن أحكام القانون وثقافة المنافسة

التعاون مع كليات الحقوق قسم اللغة الفرنسية بجامعة القاهرة والإسكندرية في إعداد منهج علمي لتدريس قانون وسياسات المنافسة، لتدريسه الفترة القادمة، وإعداد

مجالس إدارية لخدمة كافة القطاعات الحكومية بالدولة وتم التعاقد على شراء أحدث ماكينات للطباعة الرقمية والتشطيب ليكون مواكبا لاحتد التكنولوجيا في مجال الطباعة والتشطيب ويتضمن الفرع ماكينة طباعة رقمية ٥ لون وعدد ٢ ماكينة طباعة رقمية احادية اللون وماكينه بشر الكتب والعديد من الماكينات الخاصة بالتشطيب لاجراج المطبوعات بمستوى عالى من الجودة

قامت الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات بما يلي:

تنظيم ٢٥٨ معرض خارجي منها ٢١٣ معرض متخصص و٤٥ معرض دولي عام ومعارض المنتجات المصرية، وتنظيم ٢٥٥ معرض داخلي بإجمالي مساحة ٩ مليون

قامت الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للمطابع الأميرية بما يلي:

إطلاق بوابة التشريعات والأحكام المصرية لنشر الثقافة القانونية وتتضمن البوابة تراث الدولة القانوني من كافة التشريعات والقرارات الصادرة من (قوانين - مراسيم بقوانين - قرارات جمهورية - قرارات مجلس الوزراء - قرارات وزارية - قرارات الهيئات والمديريات) البدء في انشاء فرع جديد للهيئة بالعاصمة

قامت هيئة تحكيم واختبارات القطن بما يلي:

إنشاء معمل الأكوالب لتقدير نسبة الرطوبة في القطن على أحدث الطرق العالمية. ربط جميع مناطق الهيئة على مستوى الجمهورية بشبكة الإنترنت وتزويد المناطق ومركز التوثيق والمعلومات بأحدث الأجهزة. الحصول على الاعتماد لمعامل الاسترجاع الرطوبي للقطن الشعر طبقا للمواصفات الدولية

قامت هيئة تحكيم واختبارات القطن بما يلي:

تطوير المجمعيات الصناعية: توقيع بروتوكول تعاون بين جهاز شنون البيئة والهيئة العامة للتنمية الصناعية لتنظيم عمل الجهتين في التفتيش على المنشآت الصناعية، والتوافق على «إصدار موافقات بيئية طبقا للمراجعات البيئية السنوية».

تشكيل لجنة للمرور على محطات الصرف ووحدات المعالجة للصرف الصناعي والصحي بناء على قرار رئيس الوزراء رقم (١٠١٠) لسنة ٢٠٢٠: حيث تم الانتهاء من معاينة جميع محطات الصرف الصناعي والصحي بالجمهورية

برنامج تدريبي سنوي لطلبة الجامعات المصرية من كليات الحقوق والاقتصاد؛ للتدريب على قانون المنافسة ودراسة الأسواق والكشف عن المخالفات، وقد تم تدريب ما يقرب من ٣٠٠ طالب.

توقيع مذكرة تفاهم مع جهاز المنافسة النمساوي في يونيو ٢٠١٥، لتوطيد العلاقات المصرية النمساوية في مجال المنافسة وتبادل الخبرات.

استضافة الأسبوع الثالث من البرنامج التدريبي المكثف الذي تقدمه جامعة ZHAW School of Management and Law عن قوانين المنافسة الدولية وسبل التوافق معها بمقر جهاز حماية المنافسة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨

قامت الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات بما يلي:

تنظيم ٢٥٨ معرض خارجي منها ٢١٣ معرض متخصص و٤٥ معرض دولي عام ومعارض المنتجات المصرية، وتنظيم ٢٥٥ معرض داخلي بإجمالي مساحة ٩ مليون

قامت الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للمطابع الأميرية بما يلي:

إطلاق بوابة التشريعات والأحكام المصرية لنشر الثقافة القانونية وتتضمن البوابة تراث الدولة القانوني من كافة التشريعات والقرارات الصادرة من (قوانين - مراسيم بقوانين - قرارات جمهورية - قرارات مجلس الوزراء - قرارات وزارية - قرارات الهيئات والمديريات) البدء في انشاء فرع جديد للهيئة بالعاصمة

قامت هيئة تحكيم واختبارات القطن بما يلي:

إنشاء معمل الأكوالب لتقدير نسبة الرطوبة في القطن على أحدث الطرق العالمية. ربط جميع مناطق الهيئة على مستوى الجمهورية بشبكة الإنترنت وتزويد المناطق ومركز التوثيق والمعلومات بأحدث الأجهزة. الحصول على الاعتماد لمعامل الاسترجاع الرطوبي للقطن الشعر طبقا للمواصفات الدولية

قامت هيئة تحكيم واختبارات القطن بما يلي:

تطوير المجمعيات الصناعية: توقيع بروتوكول تعاون بين جهاز شنون البيئة والهيئة العامة للتنمية الصناعية لتنظيم عمل الجهتين في التفتيش على المنشآت الصناعية، والتوافق على «إصدار موافقات بيئية طبقا للمراجعات البيئية السنوية».

تشكيل لجنة للمرور على محطات الصرف ووحدات المعالجة للصرف الصناعي والصحي بناء على قرار رئيس الوزراء رقم (١٠١٠) لسنة ٢٠٢٠: حيث تم الانتهاء من معاينة جميع محطات الصرف الصناعي والصحي بالجمهورية

وبمشاركة ممثلين عن أجهزة المنافسة في الدول العربية (تونس- فلسطين- الجزائر- الأردن- المغرب)

مشاركة الجهاز كعضو دائم بمجموعة العمل الناشئة الخاصة «بالاتفاقيات الأفقية العابرة للحدود» التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

اختيار مصر لرئاسة وإدارة جلسة من سلسلة الجلسات التي تعدها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسنة الثانية على التوالي ضمن فعاليات المنتدى العالمي المعنى باجتماعات المنافسة وفرق العمل التابعة لها بالعاصمة الفرنسية باريس في ٦ ديسمبر ٢٠١٩ ترأس الجهاز لفريق حماية المنافسة ومراقبة الاحتكار بالدول العربية

قامت الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات بما يلي:

تنظيم ٢٥٨ معرض خارجي منها ٢١٣ معرض متخصص و٤٥ معرض دولي عام ومعارض المنتجات المصرية، وتنظيم ٢٥٥ معرض داخلي بإجمالي مساحة ٩ مليون

قامت الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للمطابع الأميرية بما يلي:

إطلاق بوابة التشريعات والأحكام المصرية لنشر الثقافة القانونية وتتضمن البوابة تراث الدولة القانوني من كافة التشريعات والقرارات الصادرة من (قوانين - مراسيم بقوانين - قرارات جمهورية - قرارات مجلس الوزراء - قرارات وزارية - قرارات الهيئات والمديريات) البدء في انشاء فرع جديد للهيئة بالعاصمة

قامت هيئة تحكيم واختبارات القطن بما يلي:

إنشاء معمل الأكوالب لتقدير نسبة الرطوبة في القطن على أحدث الطرق العالمية. ربط جميع مناطق الهيئة على مستوى الجمهورية بشبكة الإنترنت وتزويد المناطق ومركز التوثيق والمعلومات بأحدث الأجهزة. الحصول على الاعتماد لمعامل الاسترجاع الرطوبي للقطن الشعر طبقا للمواصفات الدولية

قامت هيئة تحكيم واختبارات القطن بما يلي:

تطوير المجمعيات الصناعية: توقيع بروتوكول تعاون بين جهاز شنون البيئة والهيئة العامة للتنمية الصناعية لتنظيم عمل الجهتين في التفتيش على المنشآت الصناعية، والتوافق على «إصدار موافقات بيئية طبقا للمراجعات البيئية السنوية».

تشكيل لجنة للمرور على محطات الصرف ووحدات المعالجة للصرف الصناعي والصحي بناء على قرار رئيس الوزراء رقم (١٠١٠) لسنة ٢٠٢٠: حيث تم الانتهاء من معاينة جميع محطات الصرف الصناعي والصحي بالجمهورية

علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. بلغ إجمالي عدد المصانع التي تقدمت لمركز تحديث الصناعة وتعاقبت للحصول على العلامة ٣٢٧ مصنع، حيث إجمالي المصانع التي تم تقييمها ٢٧٩ مصنع، وبلغ إجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٢٢٥ مصنع، وتم رفض ٥٤ مصنع لم تتمكن من التوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يظهر نقاط عدم التوافق وفرص التحسين المتاحة حتى يتسنى لهم العمل على معالجتها.

لكترو للصناعات الكهربائية و المقاولات

تاريخ التأسيس: 1978
تاريخ الحصول على العلامة: 2019
عدد الأفرع: 1

نوع المنتج: تصنيع المكونات واللوحات الإلكترونية والكهربائية.
السوق المستهدف: السوق المحلي
الموقع الإلكتروني: <https://lectroeg.com>

تعتبر مجموعة شركات لكترو من الشركات الرائدة في تصنيع وتجميع اللوحات الكهربائية في مصر والعالم العربي، أسسها عام 1978 المهندس/ محمد الحبيشي، تقوم الشركة بتصنيع اللوحات الكهربائية ذات الجهد المنخفض وأيضاً الكشافات اليد المنخفضة الاستهلاك الكهربائي وهي الوكيل الوحيد لشركة COCO الإنجليزية المتخصصة في الإضاءة التي تستخدم في المستشفيات كما تقوم بتجميع اللوحات الكهربائية الخاصة بشركة ABB العالمية.
المنشأة حاصلة على شهادة الجودة: ISO 9001, ISO 14001

الندي للصناعات الغذائية

تاريخ التأسيس: 2010
تاريخ الحصول على العلامة: 2017
عدد الأفرع: 2

نوع المنتج: نكتار الفاكهة الطبيعي - صلصة الطماطم - مربى الفاكهة بأنواعها.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <https://www.alnadafoods-eg.com>

الندي للصناعات الغذائية من المصانع الرائدة في مصر والشرق الأوسط في تصنيع نكتار الفاكهة بجميع أنواعها والتي تتميز بجودتها العالية من حيث الخامات المستخدمة، كما تراعى الشركة التميز في منتجاتها والتي تلبي احتياجات عملائها من حيث الجودة والتكلفة وخدمة ما بعد البيع والالتزام للوصول لأعلى درجات الكفاءة.
المنشأة حاصلة على شهادات الجودة: ISO 9001:2015, ISO 45001:2018, ISO 22000:2018

ماربيلا للصناعات الغذائية

تاريخ التأسيس: 1993
تاريخ الحصول على العلامة: 2021
عدد الأفرع: 1

نوع المنتج: منتجات المخابز، الكاكاو والشوكولاتة، الحلويات السكرية، صنع منتجات الأغذية الأخرى.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <http://www.marbella.com.eg>

تأسست شركة ماربيلا للصناعات الغذائية عام برأسمال مصري لإنتاج وتعبئة مجموعة متنوعة من المنتجات من منتجات الحلويات. وقد نجحت الشركة في احتلال مرتبة الصدارة بأسواق اللبان والحلويات في مصر وأفريقيا بفضل التزامها بتقديم باقة واسعة من المنتجات التي تتميز بجودتها الفائقة مما جعل علامة ماربيلا التجارية هي المفضلة لدي العديد من المستهلكين.
المنشأة حاصلة على شهادة الجودة: ISO 9001, OHSAS 18001, ISO 22000, ISO 14001

إي أم بي للصناعات الكهربائية - بتشينو

تاريخ التأسيس: 1986
تاريخ الحصول على العلامة: 2019
عدد الأفرع: 1 داخل مصر

نوع المنتج: السلع الكهربائية
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <https://legrand.com.eg>

بتشينو شركة إيطالية رائدة في صناعة المنتجات الكهربائية والرقمية حول العالم، وهي إحدى الشركات التابعة لمجموعة ليجراند الفرنسية المتواجدة في أكثر من 80 دولة حول العالم.
أنشئ مصنع بتشينو مصر في مدينة السادات عام 1986 ويعمل به أكثر من 500 عامل ومهندس باستخدام أحدث الآليات التكنولوجية واختبارات الجودة العالمية وذلك لتقديم منتجات على أعلى مستوى من الأمان والجودة.
المنشأة حاصلة على شهادات الجودة: ISO 9001, ISO 14001, ISO 45001, NF France, CMIM, BBJ, IMQ

الشرق للمواد الكيماوية والبويات - أورينت زين

تاريخ التأسيس: 1946
تاريخ الحصول على العلامة: 2019
عدد الأفرع: 3

نوع المنتج: منتجات تأسيس، دهانات بلاستيك، دهانات زيتية، دهانات أخشاب، ملونات، دهانات المؤثرات الخاصة.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <http://www.orient-paints.com>

شركة أورينت كيان إقتصادي عريق يعمل دائماً على تقديم قيمة مضافة للعميل على أساس التكامل وضمان الجودة والتحديث المستمر، وهي رائدة في مجال تصنيع وإنتاج وتسويق الدهانات الإنشائية والديكور الصناعية المختلفة والتي تخدم بانجازها قطاعاً متعدد في السوق المصري. وقد تأسست الشركة عام 1946 ومنذ ذلك التاريخ وهي تقدم للسوق المصري كافة احتياجاته من البويات والدهانات بجودة عالية وسعر منافس.
المنشأة حاصلة على شهادة الجودة: ISO 9001:2015, ISO 45001:2018

شركة البدر للإستثمارات - فروزينا

تاريخ التأسيس: 2006
تاريخ الحصول على العلامة: 2021
عدد الأفرع: 4

نوع المنتج: بطاطس نصف مقلية مجمدة، خضراوات مجمدة، فواكة مجمدة، عصائر مجمدة.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <http://frozenfoods.com>

البدر للإستثمارات - فروزينا هي إحدى الشركات الرائدة في مجال إنتاج البطاطس النصف مقلية المجمدة، كذلك جميع أنواع الخضراوات والفاكهة والعصائر المجمدة وتقع في قلب الحقول المصرية. تأسست فروزينا عام 2006 بروية واضحة لتصبح واحدة من أفضل منتجي الأغذية المجمدة في مصر وذلك باستخدام أحدث التقنيات وضمان الجودة وهي تقوم بالتصدير إلى أكثر من 20 دولة حول العالم.
المنشأة حاصلة على شهادة الجودة: ISO 9001, OHSAS 18001, ISO 22000, HACCP

في أحدث تقرير للبنك الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي



5.6% معدلات نمو الاقتصاد العالمي عام 2021

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

نظرة عامة

2023ق	2022ق	2021ق	2020ت	2019	2018	
3.1	4.3	5.6	3.5-	2.5	3.2	العالم
2.2	4.0	5.4	4.7-	1.6	2.3	البلدان المتقدمة
4.4	4.7	6.0	1.7-	3.8	4.6	بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية
5.2	5.3	7.7	1.2	5.8	6.5	منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
3.5	3.9	3.9	2.1-	2.7	3.5	أوروبا وآسيا الوسطى
2.5	2.9	5.2	6.5-	0.9	1.8	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
3.2	3.5	2.4	3.9-	0.6	0.6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5.2	6.8	6.8	5.4-	4.4	6.4	جنوب آسيا
3.8	3.3	2.8	2.4-	2.5	2.7	أفريقيا جنوب الصحراء

يشهد الاقتصاد العالمي انتعاشاً قوياً خلال المرحلة الحالية حيث يتركز النمو في عدد قليل من الاقتصادات الكبرى، في حين تتخلف معظم اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية عن اللحاق بهذا النمو، ففي البلدان منخفضة الدخل، أدت آثار الجائحة إلى تبيد المكاسب التي تحققت من قبل في مجال الحد من الفقر وأدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وغير ذلك من التحديات القائمة منذ عهد بعيد، ويواجه واضعو السياسات في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية صعوبة في تحقيق التوازن، فيما يسعون إلى تعزيز الانتعاش مع الحفاظ على استقرار الأسعار واستدامة المالية العامة. ويمكن لوضع السياسات المساعدة في ترسيخ الانتعاش الدائم من خلال النهوض بإصلاحات تعزز النمو، وتوجيه دفعة اقتصاداتها نحو مسار التنمية الخضراء الشاملة والقادرة على مواجهة التحديات. التوقعات العالمية

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.6% عام 2021 - وهو أقوى معدل للنمو في فترات ما بعد الركود منذ 80 عاماً، وهذا الانتعاش متفاوت ويعكس إلى حد كبير حالات انتعاش حادة في بعض الاقتصادات الرئيسية، وفي العيود من اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية لا

تزال العقبات التي تعترض حملات التطعيم تلقي بظلالها على النشاط الاقتصادي، وبحلول عام 2022، لن تعوض الخسائر التي شهدتها نصيب الفرد من الدخل خلال العام الماضي بشكل كامل في حوالي ثلثي اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، ولا تزال التوقعات العالمية عرضة لمخاطر انخفاض كبيرة، بما في ذلك احتمال تفشي موجات جديدة من فيروس كورونا والضغوط المالية في ظل ارتفاع مستويات الديون في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، وسوف يكون لزاماً على واضعي السياسات تحقيق التوازن بين الحاجة إلى دعم الانتعاش والمحافظة على استقرار الأسعار واستدامة

المنطقة بنسبة 7.7% عام 2021 و 5.3% في 2022. أفريقيا بنسبة 2.4% في العام الجاري و 3.5% في العام المقبل. جنوب آسيا: من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في المنطقة بنسبة 6.8% عام 2021 و 6.8% في 2022. أفريقيا جنوب الصحراء: من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في المنطقة بنسبة 2.8% عام 2021 و 3.3% في 2022.

دامت القيود المفروضة على السفر قائمة، ولا تزال جميع المناطق عرضة لتفشي فيروس كورونا من جديد، وتفاقم الضغوط المالية بسبب ارتفاع مستويات الديون، وتداعيات الجائحة الأكبر من المتوقع، والاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة وتشمل توقعات النمو الاقتصادي على المستوى الإقليمي ما يلي: شرق آسيا والمحيط الهادئ: من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في

بدء تنفيذ برامج التخطيط الاستراتيجي والسياسات للموظفين المرشحين للانتقال للعاصمة الإدارية

إلى العاصمة الإدارية الجديدة تشمل حزمة برامج أساسية لكل المرشحين وتتضمن تزويد الموظفين بالموضوعات المتعلقة برفع الوعي الوطني وباللياقة الوظيفية وكذا حزمة برامج الجدارات والتي تُبنى على أساس نتائج تقييم الجدارات السلوكية، وفي هذا الإطار تم الانتهاء من إعداد «كارت» تدريبي لكل موظف مرشح للانتقال، بحيث يكون التدريب مستجيباً للاحتياجات من الجدارات السلوكية التي تم التقييم على أساسها، وحزمة البرامج التخصصية، حيث يتم تدريب كل مجموعة في مجال عملها مثل الموارد البشرية، وتدريب العاملين بإدارة التعاقبات، وتدريب العاملين بالشؤون القانونية، ويتم التنسيق في هذه البرامج مع الوزارات والأجهزة المعنية كل فيما يخصه، كما تشمل حزمة برامج التطبيقات من خلال تدريب عملي على كيفية إجابة استعمال التطبيقات المقرر تعميمها في العاصمة الإدارية الجديدة بحيث يكون الموظفون المنتقلون على دراية كاملة قبل الانتقال بكيفية تشغيل واستخدام هذه البرامج

التدريب على أهمية ربط خطة الجهات مع برنامج الحكومة، والأجندة الوطنية للتنمية المستدامة؛ رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الأممية. وقد أوضح د. صالح الشيخ رئيس الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة إن الجهاز قام باستحداث وحدات للإدارة الاستراتيجية بكافة الوزارات في إطار تنفيذ قرار رئيس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨، وتضم الوحدة المشار إليها عدة تقسيمات تنظيمية فرعية تتمثل في التخطيط الاستراتيجي والسياسات وإدارة المشروعات والمتابعة والتقييم وإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر، وذلك وفق قرار رئيس الجهاز رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٩. مشيراً إلى أن البرنامج التدريبي الخاص بالتخطيط الاستراتيجي يستهدف الموظفين الذين يعملون بالإدارات المعنية في الوزارات والجهات المنتقلة للعاصمة.

بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في تنفيذ عدة برامج تدريبية خاصة بالتخطيط الاستراتيجي والسياسات، وذلك في إطار قيام الجهاز بتنفيذ الحزمة الثالثة والخاصة بالبرامج التخصصية للموظفين المرشحين للانتقال إلى العاصمة الإدارية. وتأتي هذه البرامج التدريبية في إطار حرص الحكومة على رفع قدرات وكفاءة الموظفين المنتقلين للعاصمة الإدارية الجديدة وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لضمان جودة الخدمات التي يقدمونها حيث تستهدف رفع قدرات العاملين في وحدات التخطيط الاستراتيجي والسياسات في الجهاز الإداري للدولة من خلال مناقشة عملية ومراحل إدارة استراتيجية الوحدة، ومراعاة ربط خطة الوحدة الاستراتيجية ببرامج الحكومة، كما تتناول عرض مختصر حول الدليل الإجرائي لعملية التخطيط الاستراتيجي والذي يعد المرجعية الرئيسية لعمل وحدات التخطيط الاستراتيجي بالدولة، كما يركز

بالنعاون مع منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة برئاسة مجلس الوزراء بدء تنفيذ برامج خدمة المواطنين للموظفين المرشحين لانتقال للعاصمة الإدارية

جهود الدولة لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسعيًا لتيسير سبل تواصل المواطنين مع الحكومة بما يحقق سهولة تلقي ورصد شكاوى واستفسارات ومقترحات المواطنين وسرعة التعامل معها بفاعلية، مشيراً إلى أنه تم تدعيم العروض التقديمية بمقاطع فيديو لتعامل القيادة السياسية مع شكاوى المواطنين والاستجابات التي لا تنقطع، والتي تم عن اقتناع كامل بحق المواطن في وصول صوته للمسئول والتعامل مع شكواه. وأشار مدير منظومة الشكاوى الحكومية إلى أهمية التدريب والمتابعة المستمرة في رفع كفاءة الموظفين العاملين في إدارات ومكاتب خدمة المواطنين ومسيرة التطور التكنولوجي في آليات تلقي وتسجيل الشكاوى ومتابعتها، خاصة وأنهم مرآة الجهاز الإداري للدولة، واقتناعاً بأهمية دورهم في تعزيز ثقة المواطن في أداء الجهات مقدمة الخدمات.

الإجراءات اللازمة لها. وأوضح الرفاعي أن البرنامج التدريبي يحتوي على عدة محاور أساسية تشمل: - الإطار القانوني لخدمة المواطنين ومصادر تسجيل ورصد الشكاوى والنظام الإلكتروني للشكاوى الحكومية. - فن التعامل مع المواطنين والمتابعة الميدانية للخدمات. كما تضمن البرنامج استعراض تطور خدمة المواطنين، وتناول قرارات إنشاء مكاتب للشكاوى بجميع الجهات الحكومية، ثم إنشاء إدارات لخدمة المواطنين تتبع الوزير المختص بشكل مباشر وصولاً لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣١٤ لسنة ٢٠١٧ بشأن إنشاء منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة، وقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٥٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن إنشاء منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة وإعادة تنظيم إدارات خدمة المواطنين، في ظل

بدأ الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في تنفيذ البرامج التخصصية في مجال خدمة المواطنين لتنمية قدرات الموظفين المرشحين للانتقال للعاصمة الإدارية العاملين في إدارات ومكاتب خدمة المواطنين، وذلك بالتعاون مع منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة برئاسة مجلس الوزراء، وذلك في إطار قيام الجهاز بإدارة عملية تدريب الموظفين المرشحين للانتقال للعاصمة. وقال الدكتور طارق الرفاعي مدير منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة أن التعاون بين المنظومة والجهاز في تدريب الزملاء العاملين في إدارات ومكاتب خدمة المواطنين والمرشحين للانتقال للعاصمة الإدارية، يأتي في إطار تنمية قدرات الزملاء المتعاملين مع السادة المواطنين، وتنفيذاً لتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء، بضرورة التيسير على أصحاب الشكاوى، وتيسير سبل تلقي ورصد شكاوى المواطنين وسرعة اتخاذ

رئيس مجلس الوزراء: نقلة نوعية في أسلوب وآليات العمل داخل الحكومة وأجهزتها بالعاصمة الإدارية الجديدة



المسجلين بالقاعدة من المنتدبين للسنة الرابعة والذين لم تنته السنة الرابعة لهم بعدد ٥٣٤ بنسبة ٤٥٪، وفي هذا الصدد وجه رئيس الوزراء بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن. وعرض رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، موقف الموظفين المرشحين للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، حيث تجاوز إجمالي عدد المرشحين حتى الآن ٤٠ ألف موظف، مشيراً إلى أنه تم تحديث الملفات الوظيفية لعدد ٣٦٧٧٠؛ أي بنسبة بلغت نحو ٨٨,٨٪، وقال إنه جار استكمال تحديث الملفات الوظيفية لبقية المرشحين للانتقال.

التدريب عليها. وقد اطلع رئيس الوزراء على مستجدات العمل فيما يخص الموقع الإلكتروني، الذي أطلقه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة مؤخراً بشأن المنتدبين، حيث تعرف على أعداد الموظفين الذين تقدموا للتسجيل على الموقع، والتي بلغت ١١٧٦ موظفاً منهم ٥١٥ من الذكور بنسبة ٤٤٪، و٦٦١ من الإناث بنسبة ٥٥٪. ومن جانبه قال الدكتور صالح الشيخ بلغ عدد المسجلين على موقع المنتدبين ممن تجاوز السنوات الأربع بلغ ٣٤٣ بنسبة تقدر بـ ٢٩٪ من إجمالي المسجلين بالقاعدة حتى الآن، بينما بلغ عدد

في إطار المتابعة المستمرة لتنفيذ حزم البرامج التدريبية المقدمة للموظفين المرشحين للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء بالدكتور صالح الشيخ، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، حيث أكد رئيس الوزراء أن الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة لا يتضمن فقط نقل الوزارات والجهات الأخرى من مقرها الحالية، بل يشمل نقلة نوعية في أسلوب وآليات العمل داخل الحكومة وأجهزتها، من خلال تطبيقات التحول الرقمي والربط الإلكتروني، ومن خلال موظفين لديهم المهارات المؤهلة للتعامل مع هذه التطبيقات، من خلال

قطاع المفروشات ... توفير احدثيات السوق المحلي والتصدير للأسواق العالمية وخلف فرص عمل



يعتبر قطاع المفروشات أحد أهم القطاعات الصناعية من حيث مساهمته في منظومة الاقتصاد القومي وتشغيل الأيدي العاملة فهو يعد أحد أهم القطاعات الموفرة لفرص العمل المباشرة وغير المباشرة، حيث يعمل به أكثر من مليون ونصف عامل، ويمثل ثاني أكبر مشغل بين الصناعات التحويلية بنسبة ١٥٪، كما أنه أكبر مشغل للنساء بنسبة ٤٢٪ وهو من القطاعات التي توليها الحكومة اهتماماً كبيراً باعتباره من الصناعات الحيوية التي تتمتع فيها مصر بميزات تنافسية كبيرة تؤهلها لتكون من الدول الرائدة في هذا المجال وتمكنها من الارتقاء بصادراتها للأسواق الخارجية.

تسعى وزارة التجارة والصناعة إلى تطوير هذا القطاع الهام من خلال تعميق الصناعة المحلية، وتحديث التكنولوجيات المستخدمة في الصناعة لمواكبة التطورات العالمية، فضلاً عن التوسع في إنشاء تجمعات صناعية متكاملة تتضمن كافة حلقات الصناعة وإرساء قاعدة قوية للصناعات الغذائية.

يعد المجمع الصناعي بالمحلة الكبرى بالغربية نقلة في المفروشات والملابس و أحد أكبر المشاريع الاقتصادية في المحافظة، حيث تبلغ مساحته ١١ فدانا، ويضم ٦١٥ ورشة (٢٤٨)، مصمم ومزود بأعلى التقنيات التي تخدم الانتاج داخل الوحدات محافظة الغربية.

حققت الصادرات المصرية لقطاع المفروشات خلال الـ ٥ أشهر الأولى من العام الجاري زيادة بلغت ٤٣٪ بقيمة ٢٤٤ مليون دولار مقارنة بـ ١٧١ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبلغت صادرات المفروشات خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٤٩٦ مليون دولار.

وكانت أبرز الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية من قطاع المفروشات الولايات المتحدة الأمريكية

و المملكة العربية السعودية وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وبريطانيا وأيرلندا الشمالية، كما تضمنت أهم البضود السلعية سجاد وأغطية أرضيات مصنع اليا و سجاد وأغطية أرضيات يدوي ووبريات وبياضات أسرة و بطاطين.

وتعمل الوزارة على الارتقاء بهذبة الصناعة الهامة من خلال عدد من الكيانات المعنية وتشمل:
غرفة صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية:
تقوم الغرفة بمساعدة الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، لزيادة صادراتها وتعريفها بالإجراءات الجمركية بكافة دول العالم طبقا للمعايير والمواصفات المحلية العالمية كما تتعاون الغرفة مع كافة الجهات والقطاعات الحكومية، لتوفير المناخ والظروف التي تساعد المصانع على زيادة صادراتها بالجودة المطلوبة، كما تقوم الغرفة بمساندة ودعم المشاركة في العديد من المعارض المتخصصة في قطاع الملابس والمفروشات بالإضافة لدورها في التدريب والتشغيل للعاملين بمصانع القطاع في المحافظات المختلفة إلى جانب إعداد الدراسات المختلفة لكافة المتغيرات في مجال القطاع.

المجلس التصديري للغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية
يعمل المجلس التصديري للغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة

والمفروشات المنزلية في إطار تنظيمي يجمع بين ممثلي المصدرين والمنتجين، ويعتبر بمثابة مركز أبحاث للقطاع حيث يقوم بإعداد الاستراتيجيات والخطط لزيادة الصادرات من منتجات المنسوجات المنزلية عالية الجودة، وزيادة القدرة التنافسية لمنتجات للقطاع في جميع أنحاء العالم، ويتيح فرص النفاذ للمنسوجات المنزلية المصرية لمختلف الأسواق العالمية.

كما يعمل المجلس على تعزيز المشاركة في المعارض التجارية الدولية والبرامج الترويجية وورش العمل واتاحة المعلومات الخاصة بهذا القطاع وزيادة حصة مصر في السوق العالمي وفتح أسواق جديدة وتوفير مجموعة من الأدوات التسويقية التي تروج لأنشطة المجلس.

- للتواصل مع المجلس ومعرفة المزيد من الخدمات
الموقع الإلكتروني : <http://www.egyptianhometextiles.org>
- صفحة الفيس بوك
<https://www.facebook.com/egyptianhometextiles>
تليفون ٢٢٣٤٥٢٢٣ (٠٢)
البريد الإلكتروني
egy.htec@gmail.com
info@egyptianhometextiles.org



الخامس والعشرون - وزير للصناعة

وكانت حقبة الوزارية:

● من : (2011 - 2 - 23)

● إلى : (2011 - 7 - 20)



أهم قراراته

إلغاء حظر تصدير الذهب والمشفونات الذهبية

الإلتزام بوضع بطاقات إستهلاك الطاقة على الأجهزة والمصابيح الكهربائية ووحدات الإضاءة الصادر بشأنها مواصفات قياسية مصرية لبطاقة كفاءة الطاقة

حظر تصدير الجلود الخام والمذبوغة بحالتها الرطبة.

تشكيل لجنة وطنية لمراقبة ورصد القيود غير الجمركية بالوزارة

فرض رسم صادر على بلوكات الرخام والبازلت الخام وكذلك بعض أنواع الخردو والخامات

فرض رسم صادر على بلوكات الرخام والبازلت الخام وكذلك بعض أنواع الخردو والخامات



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[Mti_egypt](https://www.instagram.com/Mti_egypt)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



mti.gov.eg